في رحاب نوابغ العلماء ٣

بخ بخ صدى

رائد النهضة العلمية الحديثة

تأليف العلامة المحقق

آية الله جعفر السبحاني

منشورات مؤسسة الامام الصادق عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

في رحاب نوابغ العلماء
٣

الشيخ الأنصاري

رائد النهضة العلمية الحديثة

تأليف

آية الله جعفر السبحاني

فهرست نويسي پيش از انتشار توسط: مؤسسهٔ امام صادق عليه السلام

السبحاني التبريزي، جعفر، ١٣٤٧ هـ.ق ـ

الشيخ الأنصاري رائد النهضة العلمية الحديثة/ تأليف جعفر السبحاني. ـ قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٢٤ق.=١٣٨٢

١٢٨ ص. (في رحاب نوابغ العلماء: ٢)

كتابنامه به صورت زيرنويس.

ISBN:964-357-079-7

١. انصاري، مرتضى بن محمد امين، ١٢١٤ـ ١٢٨١ ـ نقد و تفسير. ٢. اصول الفقه شيعه. الف. مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام ب. عنوان.

٢ س ٨ الف/ ٥/ ١٥٣ BP　　　　٢٩٧/٣٩٢٤

الشيخ الأنصاري رائد النهضة العلمية الحديثة

المؤلف	♦	آية الله جعفر السبحاني
المطبعة	♦	مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام
الطبعة	♦	الأولى
التاريخ	♦	١٣٨٢/ ١٤٢٤هـ
الكمية	♦	٢٠٠٠
الناشر	♦	مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام

Email: info@imamsadeq.org

www.imamsadeq.org

توزيع: قم ـ ساحة الشهداء ـ مكتبة التوحيد

☏ ٧٧٤٥٤٥٧و٢٩٢٢٣٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتزّ الأمم ـ جميع الأمم ـ بالعظماء من علمائها ومفكريها وقادتها، الذين كرّسوا حياتهم للنهوض بالأمّة في ميادين العلم والعمل والكفاح والجهاد، تلبيةً لدواعي الوفاء لهم، وتثميناً لجهودهم، وتعريفاً بمقامهم ومكانتهم، واستلهاماً لعطائهم الثرّ.

وتحقيقاً لهذه الأغراض، آثرنا القيام بتأليف سلسلة (في رحاب نوابغ العلماء)، نُلقي فيها الأضواء على جوانب مهمة من سيرة علمائنا الأفذاذ، و نعرض لأهمّ آرائهم وأفكارهم ونتاجاتهم المتميزة.

ونحن إذ ننشر هذه السلسلة، لا نستهدف من ورائها دعوة الشباب إلى أن يكون عظامياً، يفخر فقط بما أنجزه الماضون من علمائنا الأبرار، وينأى بنفسه عن بناء حاضر مشرق زاخرٍ بالحيوية والنشاط،وإنّما هي دعوة إلى التواصل مع التراث الحي، الذي يبعث الجيل الحاضر على الفخر والاعتزاز لشعوره بأنّ ثقافة أُمّته وحضارتها ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، ثمّ هو ـ الجيل الحاضر ـ يحاول

الإفادة منه، وتطويره بما ينسجم ومتطلبات العصر، وتطلعات الشباب المتوثّب للتقدم والنهوض لخدمة إسلامه العزيز وأُمّته العظيمة.

وهنا نحن نقدّم إلى القراء الأعزاء نماذج من حياة لفيف من علمائنا وقادتنا، لتكون نبراساً يستهدون به في مسيرتهم نحو الخير والكمال. والله المسدّد.

المؤلف

الشيخ الأنصاري

رائد النهضة العلمية الحديثة

ارتحل النبيّ ﷺ وقد خلّف في أُمّته الثقلين والوديعتين العظيمتين، وهما الكتاب والعترة، وأمر بالتمسّك بهما إلىٰ يوم القيامة، وقال: «إنّي تارِكٌ فِيكُمُ الثقَلَين: كِتاب الله وعِترتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً».

ولقد بلغ إيصاء الرسول ﷺ بالكتاب وأهل بيته ﷺ من الاستفاضة بل التواتر بين الأُمّة مبلغاً لا ينكره إلّا مكابرٌ للحقيقة، ومعاندٌ للحقّ، والحديث يعرب عن حقيقةٍ ناصعة، وهي أنّ الملجأ للأُمّة الإسلاميّة في حلّ المشاكل والمعضلات، بعد النبيّ ﷺ هو الكتاب والعترة.

وقد قامت العترة الطاهرة في الظروف التي أُتيح لها الإجهار بالحقيقة، بتفسير الكتاب الكريم، وبيان فرائضه ومندوباته، وتبيين متشابهه ومعضلاته، كما قامت بنشر سنّة النبيّ ﷺ، كلّ ذلك عند سنوح الفرص.

لقد تعلّقت مشيئة الله النافذة بانبثاق أنوار الهداية من هذه البيوت الرفيعة[١] في هذه الظروف القاسية، حتّى تخرّج من جامعتهم العديد من المحدّثين والفقهاء ممّن بلغوا الذروة والقمّة في علم الشريعة وفهم الكتاب، وقد سُجّلت أسماؤهم وحياتهم في معاجم الرجال وكتب التاريخ، كيف وقد أدرك الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء الكوفي من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام في عصرٍ واحد (٩٠٠) رجل في مسجد الكوفة كلّهم يقولون: حدّثني جعفر بن محمّد[٢] وقد أحصى الشيخ أبو العبّاس بن عقدة (المتوفّى ٣٣٣هـ) الثقات من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فبلغوا أربعة آلاف.[٣]

وقد قامت الشيعة الإماميّة في تلك العصور بتدوين كلّ ما أُثِر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن طريق الصحابة العدول والتابعين الثقات في كتب الحديث، كما قاموا بتسجيل أحاديث العترة في مجالي العقيدة والعمل وبذلك قدّموا إلى الأُمّة الإسلاميّة خدمةً جليلةً، مشكورة، كيف لا، وقد قاموا بذلك في عصر عُدَّت فيه كتابة الحديث عملاً إجرامياً يُعاقَب عليه فاعله، وكانت كتب الحديث تُحرق على رؤوس الأشهاد.[٤] ولقد

١. اقرأ تفسير قوله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ ...﴾ (النور:٣٦)، في «الدرّ المنثور» للحافظ جلال الدين السيوطي.

٢. رجال النجاشي «ترجمة الحسن الوشّاء» رقم: ٨٠، وقد لقي الرضا عليه السلام في خراسان، فيكون وفاته بعد المائتين من الهجرة.

٣. الإرشاد للمفيد: ٢٨٩؛ رجال النجاشي رقم ٢٣٣.

٤. تقييد العلم، للخطيب البغدادي: ٥٢.

اهتمّوا بتسجيل أحاديث العترة بإيصاءٍ من النبيّ ﷺ ولكون أقوالهم وأفعالهم برمّتها حاكيةً عن قول الرسول وفعله، فهم لا يقولون إلاّ بما قاله الرسول ﷺ ولا يصدرون إلاّ عمّا صدر عنه.

وقد روى سماعة عن الإمام الطاهر موسى الكاظم عليه السلام قال: قلت له: أكلُّ شيء في كتاب الله وسنّة نبيّه أو تقولون فيه؟ [1]، قال: «بل كلّ شيء في كتاب الله وسنّة نبيّه». [2]

فجامعة العترة الطاهرة هي جامعة الكتاب العزيز والسنّة النبويّة، فهم ورّاث الكتاب [3] فلا يُحتجّ به في مجال الفقه والأحكام إلاّ بعد الرجوع إلى أحاديثهم، إذ عندهم مخصِّص الكتاب ومقيّده، كما هم ترجمان السنّة وخزنتها، ولأجل ذلك جعلهم الرسول قرناء الكتاب وأعداله، وأسباباً للهداية،والصيانة عن الضلالة والغواية.

ولم يكن عمل الشيعة في مجال ضبط الحديث وتقييد العلم، إلاّ إقتداءً بإمامهم أمير المؤمنين عليه السلام حيث إنّه صلوات الله عليه قامَ بضبط ما أملى عليه رسول الله ﷺ من الأحكام الكثيرة وتبعه في ذلك أصحابه وتلاميذه وشيعته، وهذا «أبو رافع» خازن الإمام الأمير عليه السلام صنّف كتاب السنن والأحكام، والقضايا، وهذا عليّ ابن أبي رافع كاتب الإمام

١. أي تقولون فيه بقولكم.

٢. الكافي: ١/ ٦٢، الحديث١.

٣. لاحظ تفسير قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا﴾ (فاطر: ٣٢).

عليّ عليه السلام صنّف كتباً في فنون من الفقه. [١]

ولقد استمرّ تقييد العلم وضبط الحديث بين الشيعة من حياة الرسول إلى غيبة الإمام الثاني عشر فألّفوا في الحديث، جوامع كبرى معروفة عندهم بالجوامع الأوّليّة، ثمّ تلتهم طائفة أُخرى بعد الغيبة فألّفوا الجوامع الثانويّة المعروفة بالكتب الأربعة، وبذلك حازت الشيعة قصب السبق في مضمار تدوين الحديث الشريف، ـ كما ـ وقدّموا بذلك إلى الأجيال المتلاحقة خدمةً جليلة، وحفظوا سنّة الرسول من الاندراس والزوال، وامتثلوا قول صادقهم: «احتفظوا بكتبكم فإنّكم سوف تحتاجون إليها». [٢]

الاجتهاد في عصر الباقرين عليهما السلام

لم يكن الهدف من تخريج الأحاديث وضبطها وتسجيلها في الجوامع، هو نقلها بحرفيّتها فقط، من دون إمعانٍ ودقّة في الأُصول الكلّيّة المتلقّاة من الأئمّة، بل كان الرواة بين راوٍ حافظٍ لمتن الحديث وسنده، وراوٍ واعٍ يردُّ الفروع إلى الأُصول المرويّة ويُفتي الناس بما فهم من كلامهم وأحاديثهم عليهم السلام امتثالاً لقول الإمام الصادق عليه السلام: «إنّما علينا أن نُلقي إليكم الأُصول وعليكم أن تُفرّعوا». [٣]

١. رجال النجاشي، برقم ١ و ٢.

٢. الكافي: ١/ ٥٢، الحديث ١٠. وبهذا المضمون أحاديث أُخر، فراجع.

٣. وسائل الشيعة ١٨: ٤٠، الحديث ٥١ من الباب السادس من أبواب صفات القاضي.

وقال الإمام الرضا عليه السلام: «علينا إلقاء الأُصول وعليكم التفريع».[١]

وليس التفريع إلاّ استخراج الفروع من الأُصول الكلّيّة وتطبيق الكُبريات على الصغريات، ولا يعني من الاجتهاد إلاّ هذا.

وهذه الروايات وأضرابها ـ التي لو أراد الباحث أن يجمعها لكلّفه ذلك تأليف رسالةٍ مفردةٍ في ذلك المجال ـ تعرب عن وجود عملية الاجتهاد والإفتاء في عصر الباقرين وبعده لو لم نقل بوجودها قبله. كيف لا وقد قال أبو جعفر الباقر عليه السلام مخاطباً أبان بن تغلب: «اجلس في مسجد المدينة وأفت الناس فإنّي أُحبّ أن يُرى في شيعتي مثلك». وقد توفي «أبان»[٢] في سنة ١٤١ هـ قبل وفاة الإمام الصادق عليه السلام بسبع سنين.

كان الأئمّة عليهم السلام يقومون بدور تعليم كيفيّة التفريع على الأُصول واستخراج الأحكام من الكتاب والسنّة لأصحابهم، فهذا هو الإمام الباقر عليه السلام يُجيب «زرارة» بعدما سأله بقوله: «من أين علمت أنّ المسح ببعض الرأس؟»، بقوله ـ بعد كلام طويل ـ: «لمكان الباء في قوله سبحانه: ﴿وَٱمۡسَحُوا بِرُءُوسِكُمۡ﴾».[٣]

و هذا هو عبد الأعلى مولىٰ آل سام سأل الإمام الصادق عليه السلام

---

١. وسائل الشيعة ١٨: ٤٠، الحديث ٥٢ من الباب السادس من أبواب صفات القاضي.

٢. رجال النجاشي برقم ٧.

٣. وسائل الشيعة ١: ٢٩٠، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث١. والآية ٦ من سورة المائدة.

وقال: عثرت فانقطع ظفري وجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء، قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجلّ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [١]، امسح عليها. [٢]

إلى غير ذلك من الأحاديث العديدة التي قام الأئمّة عليهم السلام فيها بتعليم خريجي مدرستهم طريقة الاجتهاد، وكيفيّة الاستدلال واستنباط الأصول من الفروع، ولم يكن موقفهم في هذا المقام إلاّ موقف المعلّم المرشد الذي يقوم بوظيفة إرشاد المتعلّم إلى دلائل المطلب وبراهينه وقد جمعنا قسماً من هذه الأحاديث في موسوعتنا القرآنية عند البحث عن الخاتمية. [٣]

وعلى ضوء هذا، فالاجتهاد بمعناه الوسيع هو: إعمال الدقّة والنظر في الروايات، وترجيح بعضها على بعض، كان موجوداً ومعمولاً به في عصر الأئمّة عليهم السلام بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله . نعم كلّما بَعُدَ العهد عن زمن الرسالة وتكثّرت الآراء والأحاديث والروايات، ودخل فيها الدسُّ والوضع، وتوفّرت دواعي الكذب فيها، أخذ الاجتهاد ومعرفة الحكم الشرعي يصعب ويحتاج إلى مزيدٍ من المؤونة، واستفراغ الوسع، ولأجل ذلك ترى بوناً شاسعاً بين الاجتهاد الرائج في عصر الأئمّة من بعد الغيبة بقرنٍ أو قرنين، والاجتهاد الرائج في هذه الأعصار، والجيلان

---

١. الحج: ٧٨.

٢. وسائل الشيعة: ١/ ٣٢٧، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٣. مفاهيم القرآن: ٣/ ٣٠٦ـ ٣١٠.

يشتركان في بذل الجهد في استنباط الأحكام عن أدلّتها الشرعيّة، ويفترقان في أنّ الاجتهاد بعد عصر الرسالة إلىٰ قرون، كان خفيف المؤونة لقرب العهد وتوفّر القرائن، والاستغناء عنه في كثير من الموارد، لإمكان السؤال المفيد للعلم، بخلافه في العصور المتأخّرة حيث اتّخذ الاجتهاد ـ لأجل بُعد العهد ـ لنفسه صفة فنّيّة فلا يمكن أن يقوم به إلّا الأمثل فالأمثل من الواعين المتدبّرين في الكتاب والسنّة، حتّى لا يُعملَ بالعامّ في مكان الخاصّ. ولا بالمطلق عند وجود المقيّد، ولا بالأصل العملي عند وجود الدليل الاجتهادي، ولا بالدليل المرجوح عند وجود الراجح، إلى غير ذلك من الخصوصيّات التي فرضها بُعدنا عن عهد المعصومين.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ الاجتهاد ليس من البدع المحدثة، فقد كان بابه مفتوحاً على مصراعيه في وجه العلماء منذ زمن قديم.

الاجتهاد رمز خلود الدين

إنّ التشريع الإسلامي تشريع خالد، وقد أغنى البشر عن كافة التشريعات غير الإلهيّة، هذا من جانب، ومن جانب آخر كلّما تكاملت نواحي الحضارة، وتشابكت وتعدّدت ألوانها، وواجه المجتمع أوضاعاً جديدة وقضايا مستحدثة، وطُرحت عليه مشاكل طارئة لا عهد للأزمنة السابقة بها؛ ازدادت حاجة المجتمع إلى قوانين وتشريعات جديدة ولم تزل تتزايد هذه الحاجة يوماً بعد يوم تبعاً لذلك.

فما هوالعلاج؟ وكيف يجمع بين هذين الأمرين الثابتين؟ أيصحّ لمسلم، الخضوع لتشريعات بشريّة لا تمتّ إلى تشريع السماء بصلة؟ أو أنّه لا مناص له من بذل الجهود في فهم الكتاب والسنّة حتّى يقف على حكم هذه القضايا المستجدَّة من هذين المصدرين الإسلاميّين المهمّين، كيف لا، وقد أخبر سبحانه عن اكتمال الدين عندما قرب عهد لحوق النبيّ ﷺ بالرفيق الأعلى، قال سبحانه: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾ .[1]

إنّ خلود التشريع وبقاءه في جميع الأجيال، واستغناءه عن كلّ تشريع سواه، يتوقّف على أن يكون التشريع ذا مادّة حيويّة خلاّقة للتفاصيل، بحيث يقدر معها علماء الأُمّة على مواكبة الزمن باستنباط كلّ حكم يحتاج إليه المجتمع الإسلامي في جميع الأعصار. ولأجل ذلك يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً ليتسنّى للحاكم الإسلامي الوقوف على حكم الموضوعات الحديثة بذلك فيحفظ للدين طراوته، ويصونه عن الاندراس، وبالتالي يُغني المسلمين عن التطفل على موائد الأجانب بإعطاء كلّ موضوعٍ ما يقتضيه من حكم، ولا أظنّ أنّ أحداً يشكّ في لزوم الاجتهاد في أصل المذهب وانفتاحه في جميع الأعصار إذا ما فتح عينيه على كثيرٍ من الموضوعات التي طُرحت ـ اليوم ـ على صعيد التشريع ولم تزل تُطرح وليس في النصوص ما يدلّ على حكمها

١. المائدة: ٣.

بالخصوص.

ومن المؤسف جداً أنّه استحوذ الشكّ في لزوم دوام انفتاحه على عقول كثير من فقهاء السنّة، فأقفلوا هذا الباب بكلا مصراعيه في أواسط القرن السابع (١)، ثمّ واجهوا مشاكل في جميع الأعصار لا سيّما العصر الحديث.

وأمّا نحن معاشرَ الشيعة فنعتزّ على دوام انفتاحه، استلهاماً من قول الإمام الصادق عليه السلام لتلميذه حمّاد: «ما من شيءٍ إلّا وفيه كتاب أو سنّة». (٢)

ومن الواضح أنّ استخراج حكم كلّ شيءٍ من ذينك المصدرين يحتاج إلى بذل جهدٍ وسعي حثيث في التفريع والتطبيق على ما هو دأب المجتهد.

المراحل التي مرّ بها الفقه الشيعي

ولقد مرّ الفقه الشيعي بمراحل عديدة تعدّ كلّ مرحلةٍ تطوّراً لما قبلها.

١. الإفتاء بنقل الروايات مع أسنادها

كان الرائج في عصر الأئمة نقل الروايات بأسنادها في كتبهم

---

١. الخطط المقريزية: ٢/ ٣٣٣و٣٣٤و٣٤٤.

٢. الكافي: ١/ ٥٩.

والإفتاء بها، فكانوا يدوّنون الأحاديث في أبواب خاصّة كالطهارة والصلاة والزكاة والحجّ إلى آخر أبواب الفقه، ولم يكن المقصود من نقلها بأسنادها هو تسجيل الروايات فقط، بل كان المؤلفون بين راوٍ لها وجامعٍ للأحاديث، وواعٍ لها مراعٍ لضوابط الفتيا، فالفقهاء من خريجي جامعة الإمام الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام كانوا يسجّلون الأحاديث على النمط الثاني بينما كانت الطبقة الوسطى أو الأدنى منهم يدوّنونها على حسب النمط الأوّل.

٢. تجريد المتون عن الأسانيد

وفي أوائل القرن الرابع ظهر لونٌ جديدٌ في الفُتيا وهو تجريد الروايات عن أسانيدها، وكتابة الفقه بنفس النصوص الواردة فيها، ولعلّ أوّل من بادر إلى ذلك هو والد الصدوق عليّ بن بابويه (المتوفّى ٣٢٩هـ)، فألّف كتاب الشرائع على هذا النمط، كما كتب ولده الصدوق (المتوفّى ٣٨١هـ) «المقنع والهداية» على غرار كتاب الشرائع للوالد. ثمّ استمرّ التأليف على هذا النحو إلى أواسط القرن الخامس فألّف الشيخ المفيد (المتوفّى ٤١٣هـ) «المقنعة»، وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي (المتوفّى ٤٦٠هـ) «النهاية» على غرار ما كتب الصدوق، وكان سيّدنا الأُستاذ آية الله البروجردي (المتوفّى ١٣٨٠هـ) يطلق على: هذا النوع من الكتب بـ«المسائل المتلقّاة من الأئمّة»، وإن شئت فسمّه بالفقه المنصوص.

ولمّا لم يكن هـذا النوع مـن الكتابـة رافعاً للحـاجة وسـادّاً للفراغ لطروه مسائل مستحدثة وموضوعات جـديدة لم ترد فيها سنّة بالخصوص استدعى الحال إلىٰ ظهور نمط آخر يختلف عن سابقيه.

٣. مرحلة التفريع واستخراج الفروع من الأُصول

وقد قـام في أوائل القرن الـرابع لفيـف من فقهـاء الشيعة بـإبداع منهـج ثالـث وهو الخروج عـن حدود النصـوص، وعرض المسـائل على القواعد الكلّيّة الواردة في الكتاب والسنّة.وقد اشتهر[١] انّ أوّل من فتح هذا البـاب في وجه الشيعة هو «الحسـن بن علي بن أبي عقيـل» المعاصر للكلينـي (المتوفّى٣٢٩هـ) ويظهـر مـن النجاشي في تـرجمتـه أنّ كتـابـه «المتمسّك بحبل آل الرسـول» كان مرجعاً فقهيّاً للشيعة يعمـل به الناس كعملهم بالـرسائل العمليّة في يومنا الحاضر. يقول النجـاشي في حقّ هذا الكتاب: «ما ورد الحاجّ من خراسان إلاّ طلب واشترىٰ منه نسخاً». [٢]

ثمّ اقتدىٰ به: محمّد بن أحمد بـن جنيد (المتوفّـى ٣٨١ هـ) فألّـف كتـابين في هـذا المضمار «تهذيـب الشيعـة لأحكـام الشريعـة» وكتـاب «الأحمدي للفقه المحمّدي» [٣]. وقـد اتُّهم ابن جنيـد باستعمال القيـاس

---

١. بـل تقدّم عليه لفيف مـن الأصحاب منهـم فضل بـن شاذان(ت٢٦٠) لاحـظ كتابه: الايضاح.

٢. رجال النجاشي، رقم ١٠٠.

٣. رجال النجاشي، رقم ١٠٤٧.

غفلة عن حقيقة الحال، فإنّه لم يستعمل القياس إلاّ علىٰ وجه المحاجّة علىٰ الخصم ولم يكن ذلك اعتقاده ومنهجه. [١]

غير أنّ عمل الفقيهين الجليلين، وإن كان مشكوراً وجديراً بالاهتمام في تلك الظروف، ولكن لرسوخ التعبّد بالنصوص في أذهان كثيرٍ من الأصحاب، لم يؤثّر تأثيراً كبيراً في العمليّة الفقهيّة إلى أن قام شيخ الطائفة بتأليف كتاب «المبسوط»؛ فأزاح العراقيل الماثلة أمام هذا النوع من التأليف إلى درجة أنّه نسخ به النمط الآخر، وأقبل الفقهاء على كتابة الفقه علىٰ نحو تفريع الفروع واستنباط أحكامها من الأُصول من دون الالتزام بنفس النصوص، ويظهر ممّا ذكره الشيخ في المقدّمة، أنّه ردّ بذلك علىٰ تعبير قومٍ من المخالفين علىٰ فقه الشيعة بأنّه غير كافٍ لرفع الحاجة في مختلف المجالات لإعراضهم عن القواعد الرائجة عندهم، كالقياس والاستحسان وسدّ الذرائع إلىٰ غير ذلك من الأُصول التي رفضتها الشيعة، فأثبت الشيخ بمشروعه الكبير هذا، أنّ الأُصول والقواعد الفقهيّة الموروثة عن أئمّة أهل البيت كافية للإجابة عن كافة التساؤلات، يقول:

«فإنّي لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقّهة والمنتسبين إلىٰ علم الفروع، يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة وينسبونهم إلىٰ قلّة الفروع، وقلّة المسائل، ويقولون: إنّ من ينفي القياس والاجتهاد لا

١. عدّة الأُصول: ١/ ٣٣٩. ولاحظ ما حقّقه السيّد بحر العلوم في فوائده ٣: ٢١٣ ـ ٢١٥.

طريق له إلىٰ كثرة المسائل ولا التفريع على الأُصول، وهذا جهلٌ منهم بمذاهبنا، وقلّة تأمّل لأُصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا، لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودٌ في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن أئمّتنا، إمّا خصوصاً أو عموماً أو تصريحاً أو تلويحاً. ثمّ قال: وكنت علىٰ قديم الوقت وحديثه متشوّق النفس إلىٰ عمل كتاب يشتمل على ذلك، تتوق نفسي إليه فيقطعني عن ذلك، القواطع، وتشغلني الشواغل، وتُضعف نيّتي أيضاً فيه قلّةُ رغبة هذه الطائفة فيه، وترك عنايتهم به، لأنّهم أَلِفُوا الأخبار وما رووها من صريح الألفاظ حتّى أنّ مسألة لو غُيّر لفظها وعُبِّر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم، لَعجبوا منها، وقَصُرَ فهمهم عنها، وكنت عملت علىٰ قديم الوقت كتاب «النهاية» وذكرت جميع ما رواه أصحابنا في مصنّفاتهم بأُصولها من المسائل وفرقوها في كتبهم ورتّبته ترتيب الفقه، وجمعت من النظائر، ورتّبت فيه الكتب على ما رتّبت للعلّة التي بيّنتها هناك، ولم أتعرّض للتفريع على المسائل ولا لتعقيد الأبواب وترتيب المسائل وتعليقها والجمع بين نظائرها، بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتّى لا يستوحشوا من ذلك». [1]

وقد نال هذا الكتاب شهرة واسعة في أوساط العلماء، وهو أحد الكتب النفيسة للشيعة الإماميّة في الفقه، وطبع في ثمانية أجزاء وصار عمله هذا بداية خير للفقهاء العظام بعده، فقد ألّف زميله عبد العزيز

١. المبسوط: ١/ ١ـ٢.

بن البراج (المتوفّى ٤٨١ هـ) «المهذّب» على غراره، ثمّ تتابع التأليف بعدهما إلى عصرنا هذا.

ومن ألمّ بتاريخ الفقه الشيعي من عصر الأئمّة إلى القرن العاشر يجد أنّ علماء الشيعة كانوا ميّالين إلى أحد المنهجين التاليّين:

«منهج جمع الحديث الفقهي وضبطه ونقله ونشره، ومنهج تفريع الفروع واستنباط الأحكام عن أدلّتها الشرعيّة ولكلٍّ عمله وجزيل أجره، فشكر الله مساعي الجميع».

وهذا واضح لمن سبر تاريخ فقه الشيعة، ودرس طبقات فقهائهم ومحدّثيهم، ولم يكن للمحدّثين مذهب فقهي خاص بهم، وللفقهاء والمجتهدين مذهبٌ آخر يضادّ المنهج الأوّل، بل كان لكلّ مسؤوليّة معيّنة، ووظيفة خاصّة تجاه الدين.

الأخباريّة منهج مبتدع

قد تعرّفت على أنّه لم يكن بين علماء الشيعة منهجان متقابلان متضادّان في مجال الفروع، حتّى يكون لكلّ منهج مبادئ مستقلّة، ويناقض أحدهما الآخر، بل كان الجميع على خطّ واحد، وكان الاختلاف في لون الخدمة وكيفيّة أداء الوظيفة إلى أن ظهر في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الشيخ محمّد أمين ابن محمّد شريف الاسترآبادي الذي جاور المدينة المنوّرة ومكّة المشرّفة، وتتلمذ فيها على الشيخ محمّد بن علي بن إبراهيم الاستر آبادي صاحب كتاب: «منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال» عشر سنين [1]، وتوفّي (عام ١٠٣٣ هـ) [2] فابتدع مسلكاً خاصّاً أسماه بالأخباريّة. وقد هاجم في تأليفاته المجتهدين العظام أمثال ابن أبي عقيل وابن الجنيد والشيخ الطوسي ومن اقتفى آثارهم، حتّى زعم أنّ مسلك «الأخباريّة» الذي ابتدعه كان موجوداً في القرون السابقة غير أنّه كانت تمرّ عليها مراحل من نشاط وفتور، وانتعاش وخمول.

---

١. الفوائد المدنيّة لمحمّد أمين الاستر آبادي: ١٨، وتوفّي أُستاذه عام ١٠٢٨هـ.

٢. لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني: ١١٩.

والعجب أنّه استدلّ على انقسام علماء الإماميّة إلى الأخباريّين والأُصوليّين بأمرين:

١ . ما ذكره شارح المواقف حيث قال: كانت الإماميّة أوّلاً على مذهب أئمّتهم حتّى تمادى بهم الزمان فاختلفوا وتشعّب متأخروهم إلى المعتزلة و إلى الأخباريّين، وما ذكره الشهرستاني في أوّل كتاب الملل والنحل من أنّ الإماميّة كانوا في الأوّل على مذهب أئمّتهم في الأُصول ثمّ اختلفوا في الروايات عن أئمّتهم، حتّى تمادى بهم الزمان فاختارت كلّ فرقةٍ طريقةً، فصارت الإماميّة إلى معتزلة (إمّا وعيديّة) أو تفضيليّة، و إلى أخباريّةامّا (مشبّهة) أو سلفيّة. [1]

٢ . ما ذكره العلاّمة في نهايته عند البحث عن جواز العمل بخبر الواحد، فقال: أمّا الإماميّة فالأخباريّون منهم لم يعوّلوا في أُصول الدين وفروعه إلاّ على أخبار الآحاد، والأُصوليّون منهم كأبي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على خبر الواحد ولم ينكره سوى المرتضى وأتباعه. [2]

يلاحظ عليه: أنّ كلا الشاهدين أجنبيّان عمّا يرومه الأمين.

أمّا الشاهد الأوّل: فهو نقله با لمعنى، ولو نقل النصّ بلفظه لظهر للقارئ الكريم ما رامه شارح المواقف، و إليك نصّه: ...وتشعّب

---

١ . لاحظ شرح المواقف٨: ٣٩٢. ولم نجد النصّ في الملل و النحل. ولاحظ الفوائد المدنية:٤٣و٤٤.

٢ . الفوائد المدنيّة: ٤٣و٤٤.

متـأخروهــم إلىٰ «المعتزلـة» إمّـا وعيديّـة أو تفضيليّة (ظ. تفضليـة) وإلى «أخباريّة» يعتقـدون ظاهر ما ورد به الأخبار المتشـابهة، وهؤلاء ينقسمون إلىٰ «مشبّهـة» يجرون المتشـابهات علىٰ أنّ المراد بها ظواهـرهـا، و«سلفيّـة» يعتقدون أنّ ما أراد الله بها حـقّ بلا تشبيه كما عليه السلـف وإلىٰ ملتحقة بالفرقة الضالّة. (١)

يلاحظ عليه أوّلاً : أنّ مسلك الأخباريّة الذي ابتدعه الشيخ الأمين ليس إلاّ مسلكاً فقهيّاً يشكل سُداه ولحمته عدم حجّيّة ظـواهر الكتاب أوّلاً ولزوم العمل بالأخبار قاطبة من دون إمعان النظر في الأسناد، وعلاج التعارض بالحمل على التقيّة وغيرها ثانياً، وعدم حجّيّة العقل في استنباط الأحكام ثالثاً.

وما ذكره شارح «المواقف» فهـو راجع إلى المسائل العقائديّة دون الفرعيّـة ومن بين هذه المسـائل يخصّ الصفات الخبريّـة بالبحث كـاليد والإستواء والوجه وغير ذلك ممّا ورد في الأخبـار بل الآيات واتّهم الإماميّة بـأنّهم يعتقدون بظـواهر الأخبـار المتشـابهة وينقسمون في التعبّـد بها إلىٰ طوائف ثلاث: مشبّهة، وسلفيّة، وملتحقة بالفرق الضالّة.

والحكم بأنّ ما ذكره شارح المواقف راجع إلى المسلك الذي ابتدعه الاستر آبادي عجيب جدّاً مع اختلافهما في موضوع البحث وابتناء المسلك الأخباري علىٰ أُسس وقوائم لم تكن معروفة بها عند الطائفة الأُولى.

---

١. المواقف ٨: ٣٩٢. يريد من الفرقـة الضالّة، فرقـة المعتزلة،وهذا التعبير الجارح بعيدعن أدب شارح المواقف السيّد شريف الجرجاني.

وأمّا ما ذكره العلاّمة فهو أيضاً لا يمتّ إلىٰ مسلك الأخباريّة المبتدع بصلة، بل هو راجع إلىٰ مسألة خلافيّة بين علماء الإماميّة من زمن قديم، وهو هل الخبر الواحد حجّة في الأُصول كما هو حجّة في الفروع أو لا ؟ فالمحدّثون والممارسون للأخبار والذين ليس لهم شأن إلاّ الغور في الأخبار ذهبوا إلى القول الأوّل، والممارسون لعلم الأُصول الذين يحكّمون العقل في مجال العقائد يقولون بالثاني.

فتفسير الأخباري في كلام العلاّمة الذي لا يقصد إلاّ من يمارس الأخبار ويدوّنها وينقلها كما يفعله كلّ المحدّثين، بمسلك الأخباري الذي هو مسلك فكري فقهي عجيب جدّاً.

ولسنا متفرّدين بتوصيف مسلكه بالإبتداع ـ لو لم نقل أنّه كان حركة رجعيّة عرقلت خطى الأُمّة عن التقدّم والتطوّر وأقفلت باب البحث في الأسانيد والمتون كما سدّت البحث حول كثير من المسائل الأُصوليّة ـ حتّى أنّ المحدّث البحراني ـ الذي كان أخبارياً معتدلاً جدّاً ويعدّ كتابه الحدائق من أنفس الكتب الفقهيّة لا سيما في جمع الأخبار وتفسيرها ـ يعترف بذلك ويقول في ترجمة الأمين الاسترآبادي: «وكان فاضلاً محقّقاً مدقّقاً ماهراً في الأُصوليّين والحديث، أخبارياً صلباً ، وهو أوّل من فتح باب الطعن على المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلىٰ أخباريّ ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنيّة من التشنيع على المجتهدين، بل ربّما نسبهم إلىٰ تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد، ولا

وافق الصواب والسداد، لما قد ترتّب علىٰ ذلك، من عظيم الفساد، وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا «الدرر النجفيّة» وفي كتابنا «الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة» إلّا أنّ الأوّل منهما استوفى البحث في ذلك بما لم يشتمل عليه الثاني». [1]

وقد ترجمه صاحب «الروضات» ترجمةً مفصّلة وذكر الموارد التي طعن فيها على المجتهدين وذكر ردود المجتهدين عليه بما لا مزيد عليه. [2]

وممّا يدعو إلى العجب أنّ الأمين: ينهي مسلكه إلى أُستاذه محمّد بن علي بن إبراهيم مؤلّف كتاب «منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال» مع أنّ العناية بعلم الرجال والدقّة في الأسانيد التي كرّس الأُستاذ عمره فيها لا يجتمع مع مسلك الأخباريّة القائل بقطعيّة الأخبار، التي تُغني عن الرجوع إلى علم الرجال.

حَنَّ قِدْحٌ ليس منها

هذا ولقد ألّف «علي حسين الجابري» من طلّاب كليّة الآداب في

---

١. لؤلؤة البحرين: ١١٨ـ١٧٧، تحقيق السيّد محمّد صادق بحر العلوم.

٢. روضات الجنّات: ١/ ١٢٠ــ ١٣٩. وذكر أنّ الفوارق بين المنهجين ترتقي إلى ثلاثين أصلاً، ثمّ ذكر رؤوسها. فلاحظ الصفحات ١٢٧ـ١٣٠، الطبعة الحديثة، وبسط الكلام في ترجمته في مادّة «أمين» قائلاً: بأنّ تصديره بـ«محمّد» للتبرّك وليس جزءاً من الاسم، وعلىٰ تلك الضابطة مشىٰ في جميع الكتاب، وتبعه غيره في بعض تآليفه.

جامعة بغداد رسالةٍ أسماها بـ«الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشريّة»، حاول فيه أن يثبت أنّ الفكرالسلفي هو الفكر الإمامي الاثنا عشري الأصيل قبل أن تتداخل فيه الأهواء، وتتجاذبه الرياح العواصف، وقد طبع الكتاب ببيروت عام ١٩٧٧م، ونال بهذا المؤلّف درجة الماجستير من نفس الكليّة، وقد أطراه أُستاذه المشرف على تلك الرسالة «كامل مصطفى الشيبي» بقوله: لقد خاض الجابري في بحر مائج، وجهد كثيراً حتّى أخرج منه صيداً شهيّاً يتمثّل في هذا الكتاب الذي يغبطه كلّ باحث.

ونحن نقدّر جهد المؤلّف حيث إنّه أعدّ العدّة اللازمة لكتابة هذه المواضيع من تاريخ فقهنا المشرق، ولكن نؤاخذ عليه بأُمور:

١. إنّ السلفيّة لم تكن مذهباً خاصّاً ولا منهجاً معيّناً دارجاً بين المسلمين من غير فرق بين السنّة والشيعة، وإنّما هو من مبدعات ابن تيمية(المتوفّى ٧٢٨هـ) ومَن تبعه في القرن الثاني عشر كمحمّد بن عبد الوهاب (المتوفّى١٢٠٦ هـ) وكانت الغاية من اختراع هذه الكلمة هو تبرير عقائدهما، فالتشبيه والتجسيم والجمود على حرفيّة الصفات الخبريّة كاليد والوجه لله سبحانه تعدّ جميعها أساساً لمذهب الأوّل، والمنع عن السفر إلى زيارة النبي ﷺ وطلب الشفاعة منه يُعدّ أساساً آخر لمذهب الثاني، فأبدعا ذلك المصطلح في كتبهم أو نسبا ما ابتدعاه إلى السلف، ولمّا أخذت الدعوة الوهابيّة تنتشر في الأراضي المقدّسة

تحت وطأة الترهيب والترغيب راج تداول لفظ السلفيّة بين أصحاب القلم ووسائل الإعلام.

وفي هذا الصدد يقول بعض المفكّرين من أهل السنّة: إنّ اختراع هذا المصطلح بمضامينه الجديدة التي أشرنا إليها بدعة طارئة في الدين، لم يعرفها السلف الصالح لهذه الأُمّة، ولا الخلف الملتزم بنهجه. [١]

٢. إنّ الكاتب حاول أن يثبت أنّ مسلك الأخباريّة الذي ابتدعه محمّد أمين الاستر آبادي في أوائل القرن الحادي عشر كان استمراراً للسلفيّة التي كانت تغلب على الشيعة في عصر الأئمّة وحتّى بعد الغيبة إلى أن انتهت إلى عصر أمين الأخباري، ثمّ إنّه لدعم ذلك أثبت لمعلّم الأُمّة «الشيخ المفيد» جانباً سلفيّاً وجانباً عقليّاً، وزعم أنّ تلميذه المرتضى طوّر جانبه العقلي إلى أن وصل إلى ذروته، كما أثبت نظير ذلك لتلميذه الشيخ الطوسي، ولم يكتفِ بذلك حتّى قال في حقّ المحقّق: إنّه بغضّ النظر عن كلّ ما قيل عن دور المحقّق في ميدان التشريع الأُصولي والعقلي، تبقى مسألة المحافظة السلفيّة عنده على الأحاديث واضحة، ربّما بتأثير بعض شيوخه، وقد حلّ كتابه «شرائع الإسلام» في حلقات الدرس الأُصولي ـ الاثنى عشرية ـ بدلاً من كتاب «النهاية» للطوسي، وهذا يعني الكثير بالنسبة للفكر السلفي. [٢]

---

١. السلفيّة مرحلة زمنيّة: ١٣. و لاحظ: بحوث في الملل والنحل: ١/ ٣١٨ـ ٣٢٩.

٢. لاحظ: الفكر السلفي: ٢١٢و٢١٣و٢٣٧.

وما ذكره لا يبتني علىٰ أساس رصين، إذ كيف يتّهم الشيخ المفيد بجانب سلفي مع أنّه المتكلّم الذي يعتمد في إثبات الأُصول والعقائد على «العقل» و«البرهان»و يقضي في الأحاديث بالضوابط التي يقدّرها الأُصوليّون في أبحاثهم، وليس كتابه «المقنعة» دليلاً علىٰ كونه سلفيّاً. وقدعرفت أنّ مشاهير الفقهاء كانت لهم ألوانٌ مختلفةٌ من الكتابة، فللشيخ الطوسي كتاب «النهاية»، وفي الوقت نفسه كتاب «الخلاف» و«المبسوط»، كما إنّ تأليف «شرائع الإسلام» للمحقّق لا يمتّ إلىٰ كونه سلفيّاً بصلة، بشهادة أنّه كتب «المعتبر» أيضاً فالأوّل من المتون الفقهيّة الخالية عن الاستدلال إلّا قليلاً والثاني كتاب استدلالي مبني على الضوابط المقرّرة.

والعجب أنّ الكاتب يصرّ علىٰ أنّ الفكرة السلفيّة الرائجة بين أصحاب الأئمّة في القرون الثلاثة، والتي روّجها الأمين، لم تزل رائجة بين علماء الشيعة عبر القرون من عصر الكليني إلىٰ زمان الأمين، مع أنّه يصرّح بانقطاع الفكرة بعد رحيل الكليني إلى زمانه، وأنّه هو الذي أعاد الفكرة على الساحة بفضل إرشاد أُستاذه الشيخ محمّد الاستر آبادي مؤلّف الرجال الكبير والمتوسّط والصغير وإليك نصّ عبارته:

وأوّل من عقل عن طريقة أصحاب الأئمّة عليهم السلام و اعتمد علىٰ فن الكلام وعلىٰ أُصول الفقه المبنيّين على الأفكار العقليّة المتداولة بين العامّة ـ فيما أعلم ـ محمّد بن أحمد بن الجنيد (المتوفّى ٣٨٥هـ) العامل

بالقياس وحسن بن علي ابـن أبي عقيل العماني المتكلّم، ولمّا أظهر الشيخ المفيد حسن الظنّ بتصانيفهما بين يدي أصحابه ـ ومنهـم السيّد الأجلّ المرتضىٰ وشيخ الطائفـة ـ شاعت طريقتهما بين متأخّري أصحابنـا ـ قرناً فقرنـاً ـ حتّى وصلت النـوبة إلى العلاّمة الحلّـي فالتزم في تصانيفـه أكثر القواعد الأُصوليّـة للعامّة ثمّ تبعه الشهيدان والفاضـل الشيخ علي (يريد المحقّق الكركي) (المتوفّى ٩٤٠هـ) رحمه الله.[1]

ولـو لاحـظ الإنسـان ذلك الكتـاب «الفكـر السلفـي» لـرأى أنّ المؤلّف أتى بمصـادر جمّة في الهوامش، وربّما يتخيّل القارئ أنّ الكـاتب برهن علىٰ مـا كتبه وسطّره بالمصـادر والمآخذ، غير أنّه لا يجد في جميع ما كتبه حول القرون العشرة إلىٰ زمان الشيخ محمّد أمين الاستر آبادي دليلاً واضحاً علـىٰ أنّ المسلك الأخبـاري بالمعنى الـذي تبنّاه الاستـر آبادي كان امتداداً لـمـا كان عليه السلف فـي العصور السابقة، بـل إنّ كلّ ما قالـه الكاتـب ليس سـوى استنتاجـات ونظريّـات شخصيّة تقصُـر عن إثباتها، المصادر والمآخذ، ولأجل ذلـك لا مناص للقارئ الكريم من أن يتّهم الاستـر آبادي بـاختراع هـذا المسلك، لأنّـه لا يرىٰ لـه جذوراً بصـورة منهـج فقهـي رسمـي بيـن الأصحـاب المتقـدّميـن علـى الاسترآبـادي، كما علـى القارئ أن يتّهم الكـاتب بـأنّه يحـاول إقصاء الشيعـة عـن مجـال العقـل والتعقّل، والفكـر والتفكيـر، عبـرَ رميهـم

---

١. الفوائد المدنيّة: ٣٠، ط دار النشر لأهل البيت عليهم السلام.

بالسلفيّة واتّباع الظواهر من دون دراستها وتقييمها في عقليّة استنباطيّة اجتهاديّـة ، وبخاصّـة أنّ الكتاب طبع في عهـد النظام البعثي الذي يتبنّىٰ محاربة هـذه الطائفة وتوجيه الضربات إليهـا ، وهو يهيمن علىٰ مراكز الثقافة والفكر كالمعاهد والجامعات .

كيف لا وقد عرفت ـ في ما أسلفنا ـ علىٰ أنّ انقسام العلماء إلى أهل الحديث وأصحاب الاجتهاد لا يدلّ علىٰ كون الأوّل مسلكاً فقهيّاً أو عقائديّـاً تبنّاه فحول الشيعة وأكابـرهم ، وإنّمـا كان ذلـك تقسيماً للمسؤوليّـات الدينيّـة ، وكلّ يختار مـا يميل إليه ذوقـه وتدعـوه إليـه فطرته .

وقـد كـان في عصر الصـادقين والكـاظمين وبعـدهما، تيّـاران فكريان بين أصحاب الأئمّة، فهـم بين مكبّ على الأخبار، وممارس لها، وبين آخذ بـالنقل والعقـل أمثال زرارة بـن أعين وعبد الله بـن يونـس والفضل بـن شاذان وتبعهـم القديمان ابن أبي عقيـل وابن الجنيـد لكنّ الشيخ المفيد وتلميـذيه المرتضى والشيخ الطـوسي، جعلوا الجميع على نهج واحد، وهـو الجمع بين النقـل والعقل، وانّـه عند التّعـارض يقدّم العقل القطعي على النقل الظني.

نعـم هنـا فـرق جـوهري بين الأخبـاريـة التـي نـادى بها الأمين الأسترابـادي، وبين الأخباريـة في عصر الأئمـة، وهـو أنّ الأخباريـة في عصر الأئمّة كانـت تعني ممارسة الاخبار وتـدوينها ونقلها، دون إعمال

الدقّة بين صحيحها وسقيمها.

وأمّا الأخبارية التي ابتدعها الأمين الاسترابادي، فهي اخبارية منهجية لها أُسسها ودعائمها، وقد ألقى الفكرة بصورة البرهان والنقد على الأُسس التي اعتمد عليها الأُصوليون، فلذلك لا يمكن عدّ الأخبارية الحديثة امتداداً جوهرياً للأخبارية في عصر الأئمّة.

نعم كانت الأخبارية البدائية ملهمة للشيخ الأمين على أن يصبغها بصبغة علمية.[1]

بقي هنا شيء وهو تبيين المسلك الذي تبنّاه الأمين الاستر آبادي، وهو يبتني على أسس وقواعد:

---

١. لاحظ مصادر الفقه الإسلامي، ص ٣٩٠ـ٣٩١.

الأسس التي

يبتني عليها الأخبارية

١

عدم حجّيّة ظواهر الكتاب[١]

إنّ الأصل الأوّل من أُصول هذا المسلك هو عدم حجّيّة الكتاب الذي يعرفه سبحانه بأنّه: ﴿تِبيانَ كُلِّ شيء﴾ [٢]، يقول الأمين الاسترآبادي: إنّ القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعيّة، وكذلك كثير من السنن النبويّة، وأنّه لا سبيل لنا في ما لا نعلمه من الأحكام النظريّة الشرعيّة أصليّة كانت أو فرعيّة إلاّ السماع من الصادقين عليهم السلام، وأنّه لا يجوز استنباط الأحكام النظريّة من ظواهر كتاب الله ولا من ظواهر السنّة النبويّة ما لم يعلم أحوالها من جهة أهل الذكر عليهم السلام بل يجب التوقّف والاحتياط فيهما.[٣]

وقال في موضع آخر: فإن قال قائل: كيف عملكم معاشر الأخباريّين في الظواهر القرآنيّة مثل قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالعُقُود﴾ [٤]،

١. ما جاء في المتن هو أُمّهات الفروق وأُصولها، وإلاّ لقد عرفت أنّ الفوارق تنتهي إلى ثلاثين أصلاً.

٢. النحل: ٨٩.

٣. الفوائد المدنيّة: ٤٧.

٤. المائدة: ١، ٦.

وقوله تعالى: ﴿أو لامَسْتُمُ النِّساء﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. (٢) وفي ظواهر السنّة النبويّة مثل قوله ﷺ: «لاضرر ولاضرار في الإسلام».

قلنا: بأنّا نوجب الفحص في أحوالها بالرجوع إلى كلام العترة الطاهرة عليهم السلام فإذا ظفرنا بالمقصود وعلمنا حقيقة الحال عملنا بها، وإلاّ أوجبنا التوقّف والتثبيت. (٣)

يلاحظ عليه بأنّه إذا دار الأمر بين الأخذ بقول الاسترآبادي في وصف القرآن بأنّه ورد في الأكثر على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعيّة، وبين قول الرسول وعترته. فنحن نأخذ بالثاني.

فقد قال رسول الله ﷺ: «وإنّ على كلّ حقّ حقيقةً، وعلى كلّ صوابٍ نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه». (٤)

وقال ﷺ: « أيّها الناس ما جاءكم عني يوافق كتابَ الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله». (٥)

وقال الإمام الصادق عليه السلام : «كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف». (٦)

١و٢. المائدة:٦.
٣. الفوائد المدنيّة: ١٦٤.
٤. الكافي: ١/ ٥٥.
٥. الكافي: ١/ ٥٦.
٦. الكافي: ١/ ٥٥.

وإذا لم يكن الكتاب حجّة في مجال الإفتاء، فلماذا أرجع الأئمّة عليهم السلام الرواة، في تمييز الشروط الصحيحة عن غيرها، إلىٰ موافقة الكتاب ومخالفته، وقد تضافر عنهم قولهم: «المسلمون عند شروطهم»، إلاّ كلّ شرط خالف كتاب الله عزّ وجل فلا يجوز. (١)

إنّ وصف الكتاب بعدم الحجّيّة في مجال العمل والعقيدة، إهانة كبيرة لحجّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومعجزته الكبرىٰ، وقد وصفه سبحانه بأنّ فيه هدىً وبياناً وموعظة للمتّقين، قال سبحانه: ﴿هٰذا بَيانٌ لِلنّاسِ وَهُدىً وَمَوعِظَةٌ لِلْمُتَّقِين﴾. (٢)

فلو لم يكن الكتاب مقياساً لتمييز الحقّ عن الباطل، ومرجعاً لاستنباط الأحكام، فلماذا قام الإمام الرضا عليه السلام بإفحام أبو قرّة المحدّث العامي حيث قال: رُوينا أنّ الله قسّم الرؤية والكلام، فلموسى عليه السلام الكلام، ولمحمّد صلى الله عليه وآله وسلم الرؤية. فقال أبو الحسن عليه السلام: «فمن المبلّغ عن الله إلى الثقلين من الجنّ والإنس (قوله تعالى) ﴿لا تُدرِكُه الأبصار﴾ (٣)، ﴿ولايُحيطُونَ بِه عِلماً﴾ (٤) و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيء﴾ (٥)، أليس محمّد صلى الله عليه وآله وسلم؟

١. وسائل الشيعة ١٢: ٢٢٣، كتاب التجارة، الباب السادس من أبواب الخيار، الحديث ٢، وفي الباب أحاديث كثيرة في هذا المجال، فلاحظ.

٢. آل عمران: ١٣٨.

٣. الأنعام: ١٠٣.

٤. طه: ١١٠.

٥. الشورىٰ: ١١.

قال أبو قرّة: بلىٰ. فقال الإمام عليه السلام: «كيف يجيء رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنّه جاء من عند الله، وأنّه يدعوهم إلى الله بأمر الله، فيقول: ﴿لا تدركه الأبصار﴾، ﴿ولا يحيطون به علماً﴾ و ﴿ليس كمثله شيء﴾، ثمّ يقول: «أنا رأيته بعيني، وأحطت به علماً، وهو على صورة البشر». [1]

وهذا هو حسن الصيقل يقول: قلت لأبي عبد الله: رجل طلّق امرأته طلاقاً لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره، فتزوّجها رجل متعة أتحلّ للأوّل؟ قال عليه السلام: لا، لأنّ الله يقول: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [2]، والمتعة ليس فيها طلاق [3]، هذا ومن تتبّع أحاديث العترة الطاهرة، يجدها تسير جنباً إلىٰ جنب مع القرآن، تتمسّك بإشاراته فضلاً عن تصريحاته وظواهره، ولأجل ذلك كان أبو حنيفة يقول عن الإمام الصادق عليه السلام: «لقد كان كلامه انتزاعات من القرآن».

وليُعلم أنّ التمسّك بالظواهر لا يمتّ إلىٰ تفسير القرآن بالرأي بصلة.

١. الكافي: ١/ ٧٤.

٢. البقرة: ٢٣٠.

٣. وسائل الشيعة١٥: ٣٦٩، كتاب الطلاق، الباب التاسع من أبواب أقسام الطلاق، الحديث ٤.

٢

ادّعاء قطعيّة أحاديث الكتب الأربعة

هذا هو الأصل الثاني الذي ذهب إليه الأخباريّون حيث جعلوا البحث عن حال الراوي من حيث الوثاقة وعدمها، أمراً لا طائل تحته، كما يكون تقسيم الأخبار من جانب الأُصوليّين إلى الأقسام الأربعة المعروفة، على طرف النقيض من هذا الأصل.

يلاحظ عليه: أنّ دعوى القطعيّة دعوىً بلا دليل، كيف لا؟ ومؤلّفو الكتب الأربعة لم يدّعوا ذلك، وأقصىٰ ما يمكن أن ينسب إليهم أنّهم ادّعوا صحّة الأخبار المودعة فيها، وهي غير كونها متواترة أو محفوفة بالقرائن، والمراد من الصحّة في مصطلحهم اقترانها بقرائن تفيد الاطمئنان بصدورها عن الأئمّة، ولكن هل هذه الشهادة من المشايخ الثلاثة على صحّة روايات كتبهم حجّة لنا أو لا؟ التحقيق لا، لأنّ خبر العدل وشهادته إنّما يكون حجّة إذا أخبر عن الشيء عن حسٍّ لا عن حدس، والإخبار عن الشيء بالحدس لا يكون حجّة إلاّ على نفس

المخبر، ولا يعدُو غيره إلاّ في موارد خاصّة. ولأجل هذه النكتة نرىٰ أنّ المشايخ نقلوا الروايات بأسنادها حتّى يتدبّر الآخرون فيما ينقلونه ممّا صحّ لديهم، ولو كانت شهادتهم على الصحّة حجّة على الكلّ لما كان وجه لتحمّل هذا العبء الثقيل، أعني نقل الروايات بأسنادها.

٣

إنكار حجّيّة العقل في مجال الاستنباط

هذا هو الأصل الركين عند الأخباريّين وقد طعنوا به الأُصوليّين الذين ذهبوا إلى حجّيّة العقل في مجال الاستنباط، وسمّاه محمّد أمين الاسترآبادي «الاعتماد على الدليل الظنّي في أحكامه تعالى» وقد استنبط ذلك من مقدّمة وصفها بأنّها دقيقة وشريفة وقال: العلوم النظريّة قسمان، قسم ينتهي إلىٰ مادّة هي قريبة من الإحساس، ومن هذا القسم علم الهندسة والحساب، وأكثر أبواب المنطق، وهذا القسم لا يقع فيه الاختلاف، وقسم ينتهي إلىٰ مادّة بعيدة عن الإحساس ومن هذا القسم الحكمة الإلهيّة والطبيعيّة وعلم الكلام، وعلم أُصول الفقه، والمسائل النظريّة الفقهيّة، وبعض القواعد المذكورة في علم المنطق، ومن ثمّ وقع الاختلاف بين الفلاسفة ، في الحكمة الإلهيّة والطبيعيّة، وبين علماء الإسلام في أُصول الفقه والمسائل النظريّة الفقهيّة، وبعض

القواعد المذكورة في علم المنطق، والسبب في ذلك هو أنّ القواعد المنطقيّة إنّما هي عاصمة عن الخطأ من جهة الصورة لا من جهة المادّة، وليس في المنطق قاعدة بها نعلم أنّ كلّ مادّة مخصوصة داخلة في أيّ قسم من أقسام مواد الأقيسة، بل من المعلوم عند أُولي الألباب امتناع وضع قاعدة تتكفّل بذلك. (١)

يلاحظ عليه أوّلاً: بأنّ الأُصوليّين لا يعتمدون على الدليل العقلي الظنّي، بل يعتمدون على الأحكام العقليّة القاطعة التي اتّفقت عليها عقول الناس وفِطَرُهُمُ السليمة، ولا يخالف فيه أحد، إلاّ إذا كان متأثّراً بفكرةٍ مسبقة، وهي نظير الأحكام القطعيّة التي يستقلّ العقل بها في مجال إثبات الصانع وصفاته، أو قبح إعطاء المعجزة للمتنبئ الكاذب، أو لزوم عصمة النبيّ ﷺ.

وليست الأحكام العقلية القطعيـة الّتي لها دور خاصّ في استنباط الأحكام الكلّيّة، شيئاً مبتدعاً، بل هي أمر يعتمد الكتاب والسنّة عليه في احتجاجاتهما ومناظراتهما، ويتّخذانها أصلاً مسلّماً.

أمّا الكتاب فالله سبحانه يقول: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ

١. الفوائد المدنيّة: ١٢٩ و ١٣٠، ولكلامه بقيّة مَن أرادها فليرجع إليه، وكلامه يُعرب عن أنّه كان يعتمد على الحسّ وما هو قريب منه لا على العقل البَحت وما هو بعيد عن الحسّ، والعَجَب أنّ تلك الفكرة نفسها كانت تنمو في المغرب آنذاك، من دون أن تكون بين المفكّرين صلة ـ حسب الظاهر ـ كما سيوافيك فيما بعد.

كَالْفُجّارِ﴾[١]، ويقـول: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾[٢]، ويقول: ﴿هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلاّ الإِحْسانُ﴾[٣]، ويقول: ﴿وَإِذا فَعَلُوا فاحِشَةً قالُوا وَجَدْنا عَلَيْها آباءَنا وَاللهُ أَمَرَنا بِها قُلْ إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ﴾.[٤]

وهذه الآيات تستنطق فطرة كلّ إنسان وتنبّهها على أنّ هناك أصولاً مسلّمة عند جميع أصحاب الفطرة و العقول، وهي حسنُ بعضِ الأشياء وقُبح البعض الآخر، وإنّ القرآن يعتمد في محاوراته عليها.

وأمّا السنّة: فيكفي في ذلك قول الإمام الطاهر موسى بن جعفر عليه السلام لتلميذه هشام بن الحكم في حديث مفصّل: يا هشام، إنّ لله على الناس حجّتين، حجّة ظاهرة وحجّة باطنة، فأمّا الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمّة، وأمّا الباطنة فالعقول». [٥]

وهذا الحديث وغيره يعرب عن موقف الإسلام السامي من الأحكام التي يستقلّ بها العقل شريطة أن يتجرّد عن الأفكار المسبقة، ويحكم حكماً باتّاً عقلانيّاً محضاً غير منبعث عن هذا الجانب، ويحترز عن بعض الأساليب التي منع الشارع من إعمالها عند استنباط الحكم

١. سورة ص: ٢٨.
٢. القلم: ٣٥.
٣. الرحمن: ٦٠.
٤. الأعراف: ٢٨.
٥. الكافي: ١/ ١٣ـ١٦، والحديث مفصّل مسهب، فراجعه.

الشرعي كالأقيسة والاستحسانات وغير ذلك من الظنون المحظورة الممنوعة، وعند ذلك يتلخّص دور العقل في مجال الاستنباط في الموارد التالية:

١. قبح العقاب بلا بيان، فتكون النتيجة الشرعيّة عدم لزوم الاحتياط.

٢. الاشتغال اليقيني يستلزم البراءة اليقينيّة، فتكون الوظيفة في مجال العلم الإجمالي هو الاحتياط.

٣. الملازمات التي يدركها العقل في عدّة موارد لو قلنا بها، كالملازمة بين الإمتثال والاجزاء أو بين وجوب الشيء ووجوب مقدّمته أو حرمة ضدّه إلىٰ غير ذلك ممّا للعقل إليه سبيل.

وثانياً: إنّ ما ذهب إليه الاستر آبادي من إفاضة الحجّيّة على الحسّ، وإقصاء العقل عن مجال النظر هو نفس ما ذهب إليه الحسّيّون من الأوربيّين، وممّا يثير العجب أنّ هذه النظريّة اختارها الاستر آبادي في حين كانت النظريّة الحسّيّة رائجة في أوربا، وقد توفّي الاستر آبادي عام (١٠٣٣هـ)، (١٦٢٣م)، وقد توفّي ديكارت عام (١٦٥٠م). وقد كان هذا العصر عصر النهضة العلميّة المبنيّة على الحسّ والتجربة، والفيلسوف الفرنسي «ديكارت» وإن لم يعتمد على الحسّ من باب أنّه من أدوات المعرفة، غير أنّ النهضة العلميّة التي أيّدها «ديكارت»، وبعده «جان لوك» (١٧٠٤م)، كان عصر النهضة العلميّة الحسّيّة المبنيّة على

الإيمان بالمحسوسات، ورفض المغيّبات والعقليّات، ولا أدّعي أنّ الشيخ الاسترآبادي تأثّر بتلك الموجة وإنّما هو من باب تداعي الخواطر.

هذه هي بعض الأُصول المهمّة التي اعتمد عليها الأخباريّون وفي طليعتهم الأمين الاستر آبادي في مسلكه المبتدع الذي لا يمتّ إلى مذهب السلف الصالح من علماء الإماميّة بصلة.

إزدهار المسلك الاخبارى بعد الأمين

ولقد أخذ المسلك الذي ابتدعه الشيخ الأخباري في الانتشار والذيوع، واشتهر خلال قرنين في المحافل العلميّة، حتّى تأثّر به عددٌ كبيرٌ من علماء الشيعة إلى عصر الأُستاذ الأكبر المحقّق البهبهاني (١١١٨ـ١٢٠٦هـ)، وكانت الظروف آنذاك مناسبة لتنامي هذا المنهج لعللٍ لا يسع المجال لذكرها.

غير أنّ الأُستاذ الأكبر البهبهاني قد قضىٰ على تلك الفكرة، بفكره الناضج، وحججه الباهرة القاهرة، وجهاده المتواصل إلى أن رجع كثير من المتأثّرين بالمسلك إلى الطريقة الحقّة والمنهج الصحيح، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت من المسلك المذكور مخلّفات وآثار غير محمودة عند المتأخّرين من العلماء، فقام الشيخ مرتضى الأنصاري ﷺ بإزالة ما بقي من تلك الرواسب في الأذهان بكتبه القيّمة، وأفكاره

الناضجة، وبحوثه الرائعة التي ألقاها في النجف الأشرف، فاستتبّ الأمر للأصوليّين، ولم يبق من أتباع المذهب المبتدع إلاّ صبابة كصبابة الإناء، تظهر بين حين وآخر.

ونحن على يقين بأنّ إعادة هذه الفكرة إلى حيز الوجود في الحوزات العلمية ما هي إلاّ مؤامرة حيكت لإفراغ التشيّع عن طابَعه العلمي، الذي كان سلاحه في مواجهة أعداء الدين عبر القرون، ومن الواضح بمكان أنّ أيّ أُمّة إن لم تعر أهمية للعقل والبرهان لأضحت فريسة سائغة للاستعمار، فتذهب ثقافتها وثرواتها أدراج الرياح، وتصبح أُمّة مضطهدة مستعمَرة لا تملك حولاً ولا قوة ولا، ولا.

ولما كان الشيخ الأنصاري، هو البطل المقدام في القضاء على ذلك المنهج المبتدع سلطنا بعض الضوء على حياته وجهاده المتواصل وآثاره القيمة.

فهلم معنا أيّها القارئ لنقف على حياته الكريمة وعطائه الثرّ في مختلف حقول العلم والمعرفة.

حياة الشيخ الأنصاري

وشخصيّته

حياة الشيخ الأنصاري وشخصيّته

قد صبَّ الشيخ الأعظم الأنصاري جهوده العلميّة لإرساء قواعد الفقه والأُصول في ضوء الكتاب والسنّة والعقل، واجتثاث أُصول المسلك الأخباري من خلال بحوثه وكتبه، فـأداء لبعض حقّه، نقوم بترجمة موجزة لحياته وشخصيّته.

ولد ﴿﴾ غدير عام (١٢١٤ هـ) ينتهي نسبـه إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد سرده بعض شخصيّات أُسرته هكذا:

الشيخ مرتضى بن الشيخ محمّد أمين بن الشيخ مرتضى بن الشيخ شمس الـدين بن الشيخ محمّـد شريف بن الشيخ أحمد بـن الشيخ جمال الدين بن الشيخ حسن بن الشيخ يـوسف بن الشيخ عبيد الله بن الشيخ قطب الـدين محمّد بن زيـد بن أبي طالب بـن عبد الرزّاق بن جميـل بن جليل بن نذير بن جابر بن عبد الله الأنصاري.

وكأنّه يرومه الشاعر المفلِق ويقول:

شرفٌ تتابع كابر عن كابر كالرمح انبـوب على انبوب

فهو وليد البيت الطاهر، ذو المجد الأصيل، يشهد نسبه على شرف

أرومته. فنذير ابن جابر انتقل إلى مدينة «تُستر» أبّان افتتاحها على يد عساكر الإسلام فألقى رحل إقامته هناك وأسّس هذه الأُسرة العلمية التي لم تزل تتلألأ في كلّ قرن بمحدّث بارع، أو فقيه متضلّع، أو خطيب مِصْقَع رضوان الله عليهم أجمعين.

وأمّا الشيخ الأنصاري فهو النجم اللامع بل الشمس البازغة في سماء هذه الأُسرة الجليلة وهو من الفطاحل العظام الذين يضنّ بهم الدهر إلاّ في فترات متقطّعة متباعدة، قد قرأ الآليات [1] والسطوح العالية في موطنه «دزفول» وتخرج على يد عمّه الشيخ حسين الأنصاري من أفاضل الأُسرة، ولكن لم تقنع نفسه بما أخذ وتعلّم فيه فأعدّ العدّة مع والده لزيارة العتبات المقدّسة عام (١٢٣٢) وله من العمر (١٨) سنة فورد كربلاء المقدّسة يوم كانت تزدحم حوزتها بفضلاء كبار، وعلماء فطاحل،وعلى رأسه العلمان الجليلان:

١. السيّد محمّد بن السيّد علي المعروف بالسيّد المجاهد مؤلّف «المناهل في الفقه» كما أنّ والده هو مؤلّف «الرياض»، واشتهر بالمجاهد لأنّه أفتى بالجهاد ضدّ الاحتلال الروسي لبعض مدن إيران الشمالية وتوفّي عام (١٢٤٣ هـ). وستوافيك ترجمته في فصل أساتذة الشيخ.

٢. الشيخ محمّد شريف الآملي المازندراني المعروف بشريف

---

١. المراد من العلوم الآلية ما يستخدم آلة لفهم الكتاب والسنّة أو إقامة البرهنة كالنحو و الصرف والبلاغة والمنطق.

العلماء المتوفّىٰ عام (١٢٤٥هـ).

وقد زار الشيخ بعدما وصل كربلاء مع والده، السيّد المجاهد، بإيصاء من عمّه وأُستاذه، لما كان بينهما من صلة وثيقة أيّام دراسته في العراق، فلمّا تعرّف السيّد المجاهد على الوالد والولد رحّب بهما، ثمّ انتهى الكلام بينهم إلى مسألة فقهيّة تكلّم فيها الشيخ بإذن والده، فظهر نبوغه وتوقُّد فطنته للسيّد المجاهد، وعند ذلك طلب من والده أن يتركه في كربلاء المقدّسة للدراسة وعليه رعايته، فقبل الوالد، فأقام الشيخ أربع سنين فيها تردّد خلالها إلىٰ حلقات دروس العلمين الجليلين، إلىٰ أن احتلّ والي بغداد مدينة كربلاء المقدّسة بأمر من الخليفة العثماني، فغادر الشيخ مهجره ونزل الكاظميّة، فوجد هناك بعض مواطنيه فرجع معهم إلى موطنه دزفول فأقام هناك حوالي سنة، ولكن كيف تستقرّ نفس الشيخ في موطنه وقد ذاقت حلاوة العلم، وتعرّف علىٰ آفاقه المشرقة، فغادر الموطن لمواصلة الدراسة في كربلاء، فأقام بها سنة هاجر بعدها إلى النجف الأشرف، فحضر هناك دروس المحقّق الشيخ موسى كاشف الغطاء قرابة سنتين، ثمّ أحسّ في قرار ضميره أنّه أخذ ما يجب أخذه من أساتذة العراق ولابدّ من التجوّل في المدن الأُخرى لعلّه يجد فيها بغيته، فرجع إلى إيران قاصداً موطنه «دزفول» وحدّث أهلَه بما يرومه ويقصده، فواجه المنع من جانب والدته، إلىٰ أن استقرّ رأيهما على الاستخارة، ولمّا فتح الشيخ المصحف الشريف بطلب الهداية والخيرة وافاه في صدر الصفحة قوله

سبحانه:

﴿وَلا تَخافِي وَلا تَحْزَنِي إِنّا رادّوهُ إِلَيْكِ وجاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِين﴾.[1]

فعند ذلك لم تجد الأمّ الحنون بُدّاً من التسليم والنزول عند رغبته فودّعت ولدها داعية له بالسلامة والتوفيق، وقد شدّت عضده بأخيه الشيخ منصور وقد مثّلت بعملها هذا قوله سبحانه: ﴿سَنَشُدُّ عَضدكَ بِأَخِيكَ...﴾.[2] وكان ذلك في عام (١٢٤٠هـ).

رحلته العلميّة وتجوّله في البلدان

بدأ الشيخ برحلته العلميّة حتّى نزل بلدة «بروجرد» يوم كانت الرئاسة العلميّة فيها للشيخ أسد الله البروجردي مؤلّف «فوائد الأحكام» المتوفّى عام (١٢٧٠هـ). فأقام هناك شهراً تامّاً لم يجد فيها بُغْيَتَه فغادرها ونزل مدينة إصفهان يوم كانت الزعامة العلميّة لعالمها الوحيد السيّد محمّد باقر الشفتي ـ المعروف بحجّة الإسلام ـ وهو الرجل الورع الذي لم يكن تأخذه في الله لومة لائم، وقد لبّى دعوة ربّه عام (١٢٦٠هـ). وقد جرت بينه وبين الشيخ مباحثات ومناظرات طلب على أثرها عن الشيخ الإقامة والاشتغال بالتدريس هناك، ولكنّ الشيخ اختار المغادرة ومواصلة رحلته العلميّة حتّى هبط بلدة «كاشان» فنزل

---

١. القصص:٧.

٢. القصص:٣٥.

في بعض مدارسها وكان الزعيم العلمي فيها يومذاك، الشيخ أحمد النراقي مؤلّف «مستند الشيعة في أحكام الشريعة» الذي يعدّ خيرَ دليلٍ على براعته العلميّة ونبوغه في التفريع والبرهنة على الفروع وقد توفّي عام (١٢٤٥هـ) فوجد الشيخ أُمنيته هناك فأقام فيها أربع سنين حضر خلالها دروسه ونبغ في الفقه والأُصول على يديه كما اشتغل بالتأليف والتصنيف مضافاً إلى التدريس.

ولمّا عزم الشيخ على أن يغادر كاشان عام (١٢٤٤هـ) نال من أُستاذه الرؤوف إجازة مفصّلة أدّىٰ فيها حقّ الشيخ حيث وصفه بألقاب بديعة تُعرب عن إعجابه الشديد بتلميذه، وسيوافيك نزرٌ منها.

ثمّ إنّ الشيخ ودّع أُستاذه وترك المدينة إلى أن نزل مشهد الرضا عليه السلام فأقام هناك أشهراً قلائل ثمّ رجع إلى طهران ومنها إلى دزفول وقد استغرقت رحلته العلميّة ستّ سنوات، ثمّ وجد في نفسه شوقاً مؤكّداً للرحيل إلى العراق مرّة ثالثة، بعدما واجه بعض الأحداث المريرة في بلده، فهاجر إلى النجف عام (١٢٤٦هـ) وكانت يومذاك، المدرسة الكبرى للشيعة والتي تزدحم بآلاف الطلاّب والفضلاء الأساتذة وكانت الرئاسة العلميّة على عاتق العلمين الكبيرين:

١. الشيخ عليّ بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفّى عام (١٢٥٤هـ).

٢. الشيخ محمّد حسن صاحب الجواهر المتوفّى عام (١٢٦٦هـ).

فقد تتلمذ الشيخ في رحلته هذه على يد الشيخ علي كاشف الغطاء، إلى أن استقلّ بالتدريس وطار صيته في أوساط النجف وأقبل على بحوثه العلميّة لفيف من العلماء والفضلاء، واشتهر بالنبوغ والتفوّق العقليّ إلى حدّ عرفه الصغير والكبير بالعلم والفضل والتعمّق والدقّة.

صاحب الجواهر يختار الشيخ للزعامة

كان الشيخ محمّد حسن مؤلّف «الجواهر» الذي يعد أكبر موسوعة فقهيّة في فقه الإماميّة كتبت لحدّ الآن، زعيماً علميّاً لا ينازعه أحد، وكان قد طعن في السنّ فلمّا أحسّ باقتراب أجله وأنّه يوشك أن يُلَبّي دعوة ربّه، أحضر ـ انطلاقاً من المسؤوليّة الكبرى التي كان يتحمّلها طوال سنين ـ أكابر الحوزة وعلماءها في بيته حتّى يتّخذوا قراراً بشأن زعامة الحوزة، والمرجعيّة الكبرى للشيعة من بعده، فلمّا حضر العلماء تصفّح وجوههم فلم يرَ بينهم الشيخ الأنصاري، فأمر بإحضار الشيخ، فلمّا دخل مجلسه أخذ بيده وأحلّه إلى جنبه ووضع يده على قلبه وقال: الآن طاب لي الموت، ثمّ أقبل على الحاضرين وقال: هذا مرجعكم بعدي. ثمّ خاطب الشيخ وقال: قلّل من احتياطاتك فإنّ الشريعة سهلة سمحة . وبذلك انتخب الشيخ بإيصاء من مرجع رسميّ خضعت له القلوب والأفكار، للزعامة العلميّة والمرجعيّة، ثمّ

بعد إنفضاض المجلس، قام الشيخ إلىٰ حرم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مبتهلاً عنده إلى الله سبحانه أن يعينه في هذه المسؤوليّة الخطيرة ويصونه من الزلل.

ولمّا لبّىٰ صاحب الجواهر دعوة ربّه، انتقلت إليه الزعامة بلا منازع، وقام بأعبائها بقلب سليم، واستمرّ في تسيير أُمور الجماعة، بحزم وحكمة وبإرادة صلبة لا تعرف الضعف والكلل، ولم يكن رائده إلاّ رضاه سبحانه وتعالى إلىٰ أن لَقِيَ ربّه في ليلة السبت المصادفة ليلة الثامنة عشرة من شهر جمادى الأُخرىٰ من شهور عام (١٢٨١هـ)، وشيّع جثمانه الطاهر جميع العلماء، وفي طليعتهم تلاميذه الأكابر، ودفن في حجرة من حجرات الصحن الحيدري الشريف، وتقع مقبرته علىٰ يسار الخارج من الباب الجنوبي للحضرة العلويّة المقدّسة.

هذه هي إلمامة عابرة وعرض خاطف لحياة الشيخ الأنصاري الذي كرّس حياته في التدريس والتأليف وإعداد الفضلاء وتربية المجتهدين، وإرساء دعائم النهضة العلميّة الدينيّة الحديثة التي تُعدّ بحقٍّ ثورة علميّة كبرى قلّما اتّفق نظيرها في العصور السابقة.

ولكي يقف القارئ على عظمة الشيخ في مجال العلم والفضل، وعلوّ كعبه في صعيد الزهد والتُّقىٰ، نأتي ببعض الكلمات الصادرة من أساتذته وتلامذته حتّىٰ يكون كالمستشف للحقيقة عن كثب.

كلمات الإطراء وجُمَل الثّناء في حقّه

انّ الشيخ الأنصاري كالشمس الساطعة غني عن التعريف، ويشهد على ذلك آثاره وآراءه وما برز من يراعه من كتب ورسائل، إلاّ انّ هذا لا يمنع من أن نقف على آراء الآخرين من أساتذته وتلامذته في حقّه، ولذلك نقتطف شذارات من أقوال العلماء في حقّه.

١. كتب الشيخ النراقي إجازة مفصّلة له، وصفه فيها بقوله:

«وممّن جدّ في الطلب وبذل الجهد في هذا المطلب، وفاز بالحظّ الأوفر الأسنىٰ، وحظى بالنصيب المتكاثر الأهنىٰ، مع ذهن ثاقب، وفهم صائب، وتدقيق وتحقيق، ودرك غائر رشيق، والورع والتقوىٰ والتمسّك بتلك العروة الوثقىٰ، العالم النبيل والمهذّب الأصيل، الفاضل الكامل والعالم العامل، حاوي المكارم والمناقب، والغائر بأسنى المواهب، الألمعيّ المؤيّد، والسالك طرق الكمال للأبد، ذو الفضل والنُّهىٰ والعلم، الشيخ مرتضى بن الشيخ محمد أمين الأنصاري التستري أيّده الله بتأييده، وجعله من كُمّلِ عبيده، وزاد الله في علمه وتقاه، وحيّاه بما يرضاه، وقد استجاز بعدما تردّد إليّ وقرأ عليّ وتبيّنت فضيلته لديّ، ولمّا كان أيّده الله سبحانه لذلك أهلاً، وإنجاح مسؤوله فرضاً لا نفلاً، فأجزت له أسعد الله جدّه

وضاعف كدّه وجدّه أن يروي عنّي كتاب نهج البلاغة ... » .[١]

٢. نُقل انّ الشيخ علي كاشف الغطاء (المتوفى ١٢٥١هـ) أُستاذ الشيخ: كلّ شيء سماعه أعظم من عيانه إلاّ الشيخ مرتضى فإنّ عيانه أعظم من سماعه.

٣. وقال عنه السيّد حسين البروجردي(المتوفّى ١٢٦٧هـ) المعاصر للشيخ في أُرجوزته المعروفة بـ «نخبة المقال في علم الرجال»:

و ابن أمين مرتضى الأنصاري شمس الشموس قدوة الأخيار

٤. وقال عنه المحدّث النوري (المتوفّى ١٣٢٠هـ)، بعدما ذكر أنّ نسبه ينتهي إلى جابر بن عبد الله الأنصاري: ومن آثار إخلاص إيمان «جابر» وعلائم صدق ولائه أن تفضّل الله تعالى عليه وأخرج من صلبه مَنْ نَصَرَ الملّة والدين بالعلم والتحقيق والدقّة، والزهد والورع والعبادة والكياسة، بما لم يبلغه من تقدّم عليه ولا يحوم حوله من تأخّر عنه. وقد عكف علىٰ كتبه ومؤلّفاته وتحقيقاته، كلّ من نشأ بعده من العلماء الأعلام والفقهاء الكرام، وصرفوا هممهم، وبذلوا مجهودهم، وحبسوا أفكارهم وأنظارهم فيها وعليها، وبعد ذلك معترفون بالعجز عن بلوغ مرامه فضلاً عن الوصول إلى مقامه جزاه الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خير

١. الإجازة مفصّلة مذكورة برمّتها في كتاب شخصيّة الشيخ الأنصاري: ١٢٠ـ١٣٠. والمؤلّف من أحفاد أخي الشيخ الأنصاري المعروف بالشيخ منصور الذي شدّت أمّ الشيخ عضده به.

جزاء المحسنين.(١)

٥. يقول الشيخ أبو المحاسن محمد بن داود (المتوفّى ١٣٠٨هـ) وهو من تلامذة الشيخ في كتابه «المحاسن في الإنشاء»: كان رجلاً آدِماً، طويل القامة، كثّ اللحية، مليح الشمائل، واسع الجبين، ضعيف الباصرة، قويّ البصيرة، تام الباع، عريض المنكبين، ضخيم العظام، متأنياً في كلامه، كثير الصمت، إذا تكلّم حرّك سبابته، قليل الخبط، كثير الضبط، دقيق النظر، عميق الفكر، سريع الانتقال، شديد الحفظ، حافظاً لكلام الله المتعال والحكم والأمثال.(٢)

٦. يعرّفه الشيخ حسن المامقاني (١٣٢٣هـ) أحد تلامذته بقوله: الحبر المحقّق، والنحرير الموفق، حجّة الإسلام، مولى الأنام، مركز دائرة النباهة، سلطان إقليم الفقاهة.

كان ـ قدّس الله سرّه ـ جمع بين الحفظ وسرعة الانتقال، واستقامة الذهن، وقوة الغلبة على من يحاوره، لا يعي عن حلّ إشكال ولا جواب إيراد، كان من علو همّته أنّه كان يعيش معيشة الفقراء، ويبسط البذل على المستحقّين خصوصاً سرّاً، وكان غالباً لا يجهر بالعطاء ـ ومع ذلك لا ير لنفسه فخراً ولا شأناً.(٣)

١. مستدرك الوسائل ٣: ٣٨٣و٣٨٤.
٢. ذكرى شيخنا الأنصاري:٢٢ نقلاً عن المحاسن في الانشاء.
٣. غاية الآمال:٢.

٧. يعرّفه المحقّق الخراساني(المتوفّى عام ١٣٢٩) في ديباجة حاشيته على الرسائل، بقوله: علاّمة الآفاق، وأُستاذ الكلّ على الإطلاق، عماد الملّة والدين، ومروّج شريعة سيّد المرسلين، وتاج الفقهاء والمجتهدين من القدماء والمتأخرين، فخر المحقّقين وافتخار المدقّقين الورع التقي والصفي النقي علم الهدى أُستاذنا ومولانا وآية الله في الورى الحاج الشيخ مرتضى الأنصاري، تغمّده الله بغفرانه وأسكنه فسيح جنانه.[1]

٨. ووصفه سيّدنا العلاّمة السيّد محسن الأمين (المتوفّى ١٣٧٣ هـ) في أعيان الشيعة بقوله: الأُستاذ الإمام المؤسس، شيخ مشايخ الإماميّة، وقد انتهت إليه رئاستهم العامّة في شرق الأرض، وغربها، وصار على كتبه ودراسته، معوّل أهل العلم، لم يبق أحد لم يستفد منها، وإليها يعود الفضل في تكوين النهضة العلميّة الأخيرة في النجف الأشرف، وكان يملي دروسه في الفقه والأُصول، صباح كلّ يوم وأصيله في الجامع الهندي، حيث يغصّ فضاؤه بما ينيف على الأربعمائة من العلماء.[2]

٩. وقال أُستاذنا الكبير السيّد محمّد الحجّة الكوه كمري(١٣٠١ـ ١٣٧٢ هـ) في درسه الشريف ما ترجمته:

---

١. حاشية الخراساني على الرسائل: ١.

٢. أعيان الشيعة ١٠: ١١٨.

قد أشعل الشيخ مشعلاً منيراً في طريق العلم، وسار على ضوئه كلّ من أعقبه من العلماء والمجتهدين.

١٠. زار الدكتور عبد الرزاق المصريّ السنهوري ـ مؤلف كتاب «الوسيط» في عشرة أجزاء ـ جامعة بغداد وخاصة كلية الحقوق وقد شرح في كتابه السابق «القانون المدني المصريّ» الذي بدء بتأليفه عام ١٩٣٦.

وقد وقف في زيارته هذه على كتاب المتاجر للشيخ الأنصاري وأعجبه آراء الشيخ وأفكاره في باب المعاملات، فقال ـ معرباً عن اعجابه: «لو اطلعت على هذا الكتاب قبل تأليفي الوسيط لغيّرت كثيراً من آرائي».[1]

إلى غير ذلك من جمل الإطراء، وكلم الثناء التي لا تستطيع تحديد شخصيّة عظيمة مثل الشيخ الأعظم وكأنّي بأبي الفتح البستي الشاعر المفلق يريد الشيخ الأعظم بقوله:

لا يُدرك الواصف المُطْري خصائصَه
وإن يكن سابقاً في كلّ ما وصفا

نعم هو الجوهر الفرد الذي لا ينتج له الزمان مثيلاً إلاّ في البرهة بعد البرهة، أو في القرن بعد القرن وكان ﷺ مركز الدائرة للفضائل، فخطوط المكارم المنتهية إليه سواء لا توصف بالطول ولا بالقصر كيف

١. حدّثني به بعض الثقات نقلاً عن بعض أساتذة كلية الحقوق ببغداد.

وهو حسب قول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد أحيىٰ عقله، وأمات نفسه حتّى دقّ جليله ولطُف غليظه.[١]

تآليفه وتصانيفه

قد ترك الشيخ آثاراً جليلة لم يزل بعضها مدار الدراسة والبحث في جامعات الشيعة، وهو يعطي لكلّ موضوع في كلّ تأليف صبغته الجديدة وقد طبع أكثرها، ونحن نشير إلى أسمائها على وجه الإجمال:

١. رسالة في الإرث، ٢. رسالة في التقيّة، ٣. رسالة في التيمّم، ٤. رسالة في الخمس، ٥. رسالة في قاعدة الضرر والضرار، ٦. رسالة في القضاء عن الميّت، ٧. رسالة في المواسعة والمضايقة، ٨. رسالة في التسامح في أدلّة السنن(طبعت أيضاً في ضمن حاشية الأوثق على الرسائل)، ٩. رسالة في قاعدة من ملك شيئاً ملك الإقرار به[٢]، ١٠. رسالة في مناسك الحجّ، ١١. تعليقة على استصحاب القوانين، ١٢. تعليقة على نجاة العباد، ١٣. تعليقة على بغية الطالب، ١٤. رسالة في علم الرجال، وهي تقرب في الحجم من خلاصة العلاّمة في ذلك العلم وتوجد نسخة منها في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام وقد فرغ منها الكاتب عام

---

١. نهج البلاغة، شرح محمّد عبده، الخطبة ٢١٥.

٢. هذه الرسائل طبعت إمّا في آخر المكاسب بعنوان الملحقات أو مع «مطارح الأنظار» لتلميذه المعروف بالكلانتري وأخيراً بصورة مستقلة.

وفاة الشيخ (١٢٨١هـ)، ١٥. رسالة في الردّ على القائلين بقطعيّة الأخبار، وقد أشار إليه الشيخ في رسالة الظنّ من فرائده، ١٦. رسالة في القرعة، ١٧. تعليقات على «عوائد» أستاذه النراقي، ١٨. كتاب الطهارة، وهو كتاب إستدلالي مبسوط مطبوع منتشر وقد علّق عليها تعليقات منها تعليقات شيخنا الوالد الشيخ محمّد حسين السبحاني المتوفّى عام (١٣٩٢هـ) وفي هذه الرسائل شواهد جليّة على نضوج رأيه، وصفاء ذهنه.وعلى أنّه كان لا يترك في كلّ مسألة فقهيّة أو رجاليّة سؤالاً لسائل، ولا مجالاً لقائل، وتغلبُ على جميعها روح التحقيق والإمعان و إقناع القارئ فيما يرومه ويهدف إليه. وقد أفرغها الشيخ في قالب التأليف بقلم سيّال من غير إيجاز مخلّ ولا إطناب مملّ. ولكن السبب الذي جعل الشيخ في زمرة القلائل من العلماء هو ما نذكره من آثاره الجليلة.

١٩. الفرائد: المشهور بالرسائل، هذا الكتاب مؤلّف من رسائل مختلفة، طبعت في مجلّد واحد تبحث عن أحكام القطع والظنّ، وتحدّد مجرى أصل البراءة والاشتغال، وتبحث عن الاستصحاب وعن أحكام التعادل والتراجيح، وقد صار هذا الكتاب منذ اشتهاره في الحوزات العلميّة، مداراً للدراسة وقد أكبّ على تدريسها وتحشيتها كثير من تلامذة الشيخ وتلامذة تلامذته وربّما يربو

عدد التعاليق على (٦٥) تعليقة. [1]

والحقّ أنّ الشيخ خدم العلم وأهله بهذا الكتاب القيّم خدمة عظيمة، وذلك لأنّه قام:

أوّلاً: بتحرير أحكام القطع والظنّ، وقد قسّم الظنّ إلى ظنّ خاصّ وظنّ مطلق وأعطى الكلّ حكمه.

وثانياً: قام في رسالة البراءة والاشتغال بتبيين مجاريهما وقد كانت غير منقّحة في كلمات السابقين فربّما كانوا يتمسّكون بالبراءة في موضع الاشتغال، كما يتمسّكون به في موضع البراءة أضف إلى ذلك أنّه قرّر موقف الدليل الاجتهادي من الأصل العملي فاستنتج أنّه لا يمكن أن يحتجّ بهما معاً لحكومة الدليل الاجتهادي على الأصل العملي.

وثالثاً: قام في رسالة الاستصحاب بعقد تنبيهات بعد الفراغ من إثبات حجّيته بالأخبار. أودع الشيخ فيها أفكاره الناضجة وآراءه البديعة، فمن راجعها رأى أنّه المؤسّس للكثير من القواعد الواردة فيها وإن كان لبعضها جذور في كلمات من تقدّم عليه فلاحظ ما دبّجه بقلمه الشريف حول الاستصحاب الكلّي بأقسامه، والاستصحاب

١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٦/ ١٥٢، مادّة «الحاشية» وقد سقط من قلمه الشريف بعض التعاليق الموجودة في خزائن الكتب كما أنّه لم تسجل فيها التعاليق التي أُلّفت في الأعصار المتأخرة وممّا سقط من قلمه الشريف حاشية «إرشاد الأفاضل» للوالد ﷺ.

التعليقي وعدم حجّيّة الأصل المثبت [١] والاستصحاب السببي والمسبّبي على وجه تجدها برمّتها أفكاراً لم تقرط بها أذن الدهر قبل ذلك قطّ.

وسيوافيك بعض ما ابتكره في أصول الفقه في الفصل القادم.

٢٠. المتاجر المعروفة بالمكاسب: هو الكتاب الثاني الذي عليه مدار الدراسة والبحث في الحوزات العلميّة، وهو كتاب عظيم جليل لم يسمح الدهر بمثله، يبحث عن أحكام المكاسب المحرّمة أوّلاً، ثمّ عن أحكام البيع ثانياً، ثمّ عن أحكام الخيارات والشروط ثالثاً، ثمّ عن أحكام القبض والنقد والنسيئة رابعاً، وهنالك بحوث طرحها الشيخ خلال الكتاب لمناسبات اقتضاها المقام، ففيها دقائق علميّة تعرب عن كون الكتاب وليد فكر خارق للعادة، والمؤلّف لا يغوص في بحار الفقه إلّا ويخرج بالدرر والدراري والجواهر الثمينة وقد تعرّفت على كلام الدكتور عبد الرزاق السنهوري مؤلّف: الوسيط: في حقّ الكتاب ولأجل ذلك يعدّه المحقّق المامقاني من أحسن كتب الشيخ وأثمنها. [٢]

وللكتاب تعاليق قيّمة ذكرها الشيخ الطهراني في ذريعته [٣]،

١. نعم ربّما يشير صاحب الجواهر إلى عدم حجّيّة الأصل المثبت، في مواضع من كتابه، لاحظ ج٣١: ١٣٤ و٣٦٤ من كتاب «جواهر الكلام»، إلّا أنّ الشيخ الأنصاري حقّقه وحرّره بنحو بديع وبمثال غير سابق.

٢. غاية الآمال، للشيخ حسن المامقاني المتوفّى ١٣٢٣.

٣. الذريعة ٣: ٢١٦ـ٢٢١.

وربّما تـربـو علىٰ ٣٠ تعليقـة، وأحسـن التعـاليـق تعليقـة السيّـد الطباطبائي تِنُّ.

٢١. مطـارح الأنظـار: وهـو محاضراتـه في أُصـول الفقـه، قسـم المباحث اللفظية بقلم تلميذه الشيخ أبو القاسم بن محمد علي بن هادي النـوري المازنـدراني الشهير بكـلانتري الفقيه(١٢٣٦ـ ١٢٩٢) و قـد طبعت وانتشرت.

٢٢. رسالة في الاجتهاد والتقليد، طبعت في مجموعة رسائل فقهيّة وأُصوليّة عام ١٤٠٤ هـ. ق. ومن الطريف أنّ الشيخ الأعظم مع أنّه كان ضعيف البصر وربّما كانت المطالعة في الليـالي أمراً صعباً عليه، قد كتب مصحفاً كـاملاً بخطّـه الشريف وهو مـوجود بين أحفـاده، حشره الله مع القرآن والعترة.

ابتكارات الشيخ الأنصاري

في

حقلي الفقه والأُصول

لا شكّ انّ النوابغ الذين يندر وجودهم في المجتمع الإنساني لهم سمة الإبداع في مجال العلم والمعرفة، وشيخنا المترجم له من نوابغ عصره، فله أفكار أبكار في الفقه والأُصول تُعدّ أُسساً جديدة في ذينك العلمين لا سيما في علم الأُصول لم يسبقه إليها غيره.

وها نحن نذكر بعض الأُسس التي ابتكرها الشيخ في مجال أُصول الفقه على وجه الإيجاز.

إنّ أُصول الفقه تنقسم إلى مبحثين: لفظي وعقلي، وقد صدر من قلم الشيخ المباحث العقلية، وأسماها نفس الشيخ أو غيره بالفرائد واشتهرت بالرسائل.

وأمّا مباحث الألفاظ فقد قام بتقريرها وتحريرها تلميذه واسع الباع الشيخ أبو القاسم المعروف بكلانتر(المتوفّى عام ١٢٨٧ هـ).

إنّه قدّس سرّه وإن ابتكر أموراً في المباحث اللفظية لكن معظم إبداعه تركّز حول المباحث العقلية، وهانحن نذكر بعض الأفكار الجديدة التي جاد بها في هذا الحقل.

١. أوّل من عقد بحثاً أصولياً للقطع

إنّ شيخنا الأنصاري أوّل من فتح باب الحديث عن القطع با لمعنى الدقيق للكلمة ونشير إلى رؤوس أهمّ أفكاره:

أ. حجّية القطع حجّية ذاتية.

ب. تقسيم القطع إلى طريقي وموضوعي.

ج. تقسيم القطع الموضوعي إلى طريقي ووصفي.

د. تقسيم القطع إلى قطع تفصيلي وقطع إجمالي.

وهذا التقسيم الأخير صار سبباً لفتح باب واسع باسم العلم الإجمالي وشكّل مبحثاً عظيماً في باب الاشتغال.

هـ. وجوب الموافقة القطعية في العلم الإجمالي أو حرمة المخالفة القطعية.

و. قيام الأمارات مقام القطع الطريقي أو الموضوعي.

فانّ بعض هذه العناوين وإن سبقه فيها غيره لكن هذا الترتيب الخاص وما فيها من الأفكار من ابتكاراته.

٢. الشكّ في الحجّية كاف في عدم الحجّية

فتح الأُصوليـون باباً في جواز التعبّد بالظـن وانّ مقتضى الأصل الأوّلي في العمل بالظـن ما هو؟! فاستقر نظرهـم إلى أنّ مقتضى الأصل الأوّلي هو حرمة العمل بالظن، غير أنّهم تطرّقوا إلى إثبات ذلك الأصل من طرق مختلفة.

ولكن الشيخ ذكر دليلاً واضحـاً وهو انّ الشكّ في الحجّية كاف في عدم الحجّية. ولا نحتاج إلى تجشم دليـل آخر، وذلك لأنّ نسبة مفاد الظن ــ الذي لم يدلّ دليـل على حجّيته ـ إلى الله سبحـانه يعدّ بـدعة، والبدعة حرام بالأدلّة الأربعة.

قال‏ ما هذا حـاصله: إنّ حقيقة العمل بالظـن هو الاستناد إليه فـي مقام العمل والالتزام بكـون مؤدّاه حكم الله في حقّـه، وهذان الأثران لا يتـرتّبان مـع الشكّ في الحجّيـة، لأنّ الاستناد إلـى مشكوك الحجّية فـي مقام العمـل، وكذلك اسنـاد مؤدّاه إلـى الشارع تشـريع عملي وقـولي، دلّـت على حـرمة الأدلّـة الأربعة، فـإذا حرم الاستنـاد والاسناد وعلم ارتفاعهما في حالة الشكّ يعلم عدم حجّية الظن، إذ لا معنى لـوجود الموضـوع (الحجّية) مـع عدم أثره، (الاستنـاد والالتزام بكون مؤداه حكم الله) وهذا معنى قـولنا: إنّ الشكّ في الحجّية يكفي في القطع بعدمها. [١]

---

١. فرائد الأُصول: ٣٣.

٣. تقسيم حالات المكلّف إلى أقسام ثلاثة

إنّ الشيخ الأنصاري قسم حالة المكلّف الملتفت إلى الحكم الشرعي إلى أقسام ثلاثة بأنّه إمّا يكون شاكاً في الحكم أو ظاناً أو قاطعاً.

وهذا التقسيم تقسيم طبيعي حسب حالات المكلّف و لكن جعل التقسيم ثنائياً بإدخال الظن الذي قام الدليل على حجّيته، تحت القطع بالحكم الظاهري، وإدخال ما لم يقم على حجّيته تحت الشكّ، حتّى يصير التقسيم ثنائياً دائراً بين الشكّ في الحكم والقطع به، كما فعله المحقّق الخراساني، على خلاف الحالة الطبيعية التي تعرض المكلّف وإن كان لكلامه أيضاً وجه.

٤. تبيين مجاري الأُصول العملية الاربعة

إنّه‍ بيّن مجاري الأُصول العملية الأربعة ــ أعني: البراءة والاحتياط والتخيير والاستصحاب ــ وانّ مجرى الأوّل هو الشكّ في التكليف، ومجرى الثاني هو الشكّ في المكلّف به بشرط التمكّن من الاحتياط، ومجرى الثالث هو الشكّ في المكلّف به حين تعذّر الاحتياط.

كلّ ذلك فيما إذا لم يكن في مورد الشكّ حالة سابقة، وإلاّ فإن كانت هناك حالة سابقة معتبرة فهو مجرى للاستصحاب.

قال‍: الشكّ إمّا أن يلاحظ فيه الحالة السابقة أو لا، فالأوّل مجرى الاستصحاب، والثاني إمّا أن يكون الشكّ فيه في التكليف أو لا،

والأوّل مجرى البراءة، والثاني إمّا أن يمكن الاحتياط فيه أو لا، فالأوّل مجرى قاعدة الاحتياط، والثاني مجرى قاعدة التخيير.[1]

٥. المنهجية الجديدة للأدلّة الاجتهادية والفقاهية

إنّ الشيخ قسّم الأدلّة إلى دليل اجتهادي وإلى دليل فقاهي، وهذا التقسيم وإن كان موجوداً في كلمات المحقّق البهبهاني، ولكن التشريح والتبيين وبيان مورد كلّ بنحو واضح من ابتكارات الشيخ، فقد كان القدماء يستدلّون بالخبر الواحد منضماً إلى أصل البراءة أو أصالة الاحتياط مع أنّ مجرى الأُصول يغاير مجرى خبر الواحد،لذلك لم يكن له بدّ من بيان نسبة الأدلّة الاجتهادية إلى الأُصول العملية، وانّ نسبتها إليها من قبيل الحكومة أو الورود. ومع وجود الدليل الحاكم أو الوارد لا تصل النوبة إلى المحكوم والمورود، فالأمارات كلّها أدلّة اجتهادية من غير فرق بين قول اللغوي والإجماع المنقول والشهرة الفتوائية وخبر الواحد على القول بحجّيتها، وذلك لأنّ هذه الأدلّة بنفسها طريق إلى الواقع مزيلة للشك عند العقلاء والشارع أمضى ما بيد العقلاء بهذا الوصف، فبذلك صارت حجّة شرعية ورافعة للشك بحكم الشارع.

وأمّا الأُصول فهي أدلّة فقاهية يعمل بها في ظرف الشكّ ومع

١. الفرائد: ١.

فرض وجوده والغاية في العمل هو رفع التحير في مقام العمل.

ثمّ إنّ الشيخ ذكر انّ الأدلّة الاجتهادية برمّتها متقدّمة على الأُصول، ومعها لا تصل النوبة إلى الأُصول العملية.

مع أنّ الشائع عند القدماء خلاف ذلك.

٦. ابتكاراته في الاستصحاب

إنّ للشيخ الأنصاري ابتكارات في الاستصحاب يعرفها كلّ من ألمّ بكتاب الفرائد ولا يسعنا الإشارة إلى بنات أفكاره، غير أنّ أحد ابتكاراته هو تبيين الأصل السببي والمسببي، وانّ الأوّل مقدم على الثاني مع أنّ القدماء يرون الأصلين متعارضين، وهو بذلك نقّح كثيراً من المسائل الفقهية.

٧. ابتكاره في تمييز الأصل المثبت عن غيره

إنّ للأصل المثبت جذوراً في كلمات الفقهاء ممّن تقدّم على الشيخ أو عاصره كما سيوافيك، ولكن تبيين هذا الأصل وتشريحه بمنهجية علمية على نحو يميز المثبت من غيره هي من اختصاصات الشيخ، فترى فيها المباحث التالية:

١. تعريف الأصل المثبت.

٢. الدليل على عدم حجّية الأصل المثبت.

٣. في حجّية مثبتات الأمارات دون الأُصول.

٤. استثناء بعض الأُصول المثبتة إذا كانت الواسطة خفيّة.

٨. ابتكاره في الاستصحاب التعليقي

إنّ أوّل من تمسّك بالاستصحاب التعليقي هو السيد الطباطبائي المعروف ببحر العلوم، وردّ عليه تلميذه السيد علي صاحب الرياض في درسه الشريف، غير انّ الشيخ ذهب إلى جريانه وبيّن المنهج الذي يُثبت حجّية الاستصحاب التعليقي وتبعه تلميذه المحقّق الخراساني.

٩. استصحاب حكم المخصص

اختلف الفقهاء في أنّه إذا ورد التخصيص على عموم وعلم خروج فرد من تحته في فترة من الزمان لكن شك في خروجه بعد تلك الفترة، فهل المرجع عندئذٍ هو عموم العام أو استصحاب حكم المخصص؟ فقد أبدع الشيخ هناك قاعدة باسم كون الزمان قيداً أو ظرفاً. وبذلك أيضاً أجاب عن شبهة المحقّق النراقي المعروفة في باب استصحاب الأحكام الشرعية حيث زعم انّ استصحاب الحكم الشرعي مطلقاً يعارض دائماً مع استصحاب عدم الجعل.

١٠. ابتكاره في باب التعادل والترجيح

إنّ باب التعادل والترجيح من أهم مباحث علم الأُصول، إلاّ أنّ معرفة الدليل الراجح وتقديمه على المرجوح أمر يحتاج إلى عقد ضوابط

للتقديم، فالشيخ هو أوّل من خاض عباب هذا البحث وخرج منه بصيد شهي.

***

هل مصطلحا الحكومة والورود من ابتكارات الشيخ؟

قد اشتهر انّ مصطلح الحكومة والورود من ابتكارات الشيخ الأنصاري، والفرق بينهما هو انّ تقديم أحد الدليلين على الآخر إذا كان بلحاظ التفسير كأن يحدّد دليلَ المحكوم سعة وضيقاً فهذه هي الحكومة، مثلاً: «من أفطر في شهر رمضان متعمداً فعليه كفارة صيام شهرين متتابعين» فالمتبادر من المتتابعين صيام ستين يوماً متتابعاً ولكن ورد هناك دليل آخر يوسّع الموضوع ويفسر التتابع بصيام شهر ويوم، قال: إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين، والتتابع أن يصوم شهراً ويصوم من الآخر شيئاً أو أياماً منه.[1]

فالحكومة قائمة باللسان وهي لسان النظارة والتفسير سواء أكان التفسير جلياً أو غير جلي وسواء أكانت النتيجة هي التوسعة في جانبي عقد الوضع والحمل أو التضييق في كلا الجانبين، وقد أوضحنا حال الأقسام الأربعة في محاضراتنا.[2]

---

١. الوسائل: ٧، الباب ٣ من أبواب بقية الصوم الواجب، الحديث رقم ٩.

٢. لاحظ المحصول: ٤/ ٤٢١ـ ٤٢٤ و إرشاد العقول: ٢/ ٣١٨ـ ٣٢١.

هذه هي الحكومة وأمّا الورود فحاصله هو رفع أحد الدليلين موضوع الدليل الآخر حقيقة لكن بعناية من الشارع بحيث لولاه لما كان له هذا الشأن، فهذا كخبر الواحد بالنسبة إلى الأصول العقلية، فانّ موضوع أصل البراءة العقلية هو عدم البيان، ويكفي في رفعه وجود خبر الثقة حيث إنّه بيان من الشارع بعد ثبوت حجّيته، فمع وروده ينقلب عدم البيان إلى البيان لكن بعناية التشريع، أي لولا انّ الشارع جعل خبر الثقة حجّة لما انقلب عدم البيان إلى البيان، و من أراد التفصيل فليرجع إلى المصدرين المذكورين.(١)

هذا هو المعروف وانّهما من ابتكارات الشيخ ولكن السبر والتتبع يدلّ على خلاف ذلك، فانّ صاحب الجواهر استخدم كلمة الورود في كتاب القضاء، وقال: في مسألة ما لو ادّعى داراً في يد إنسان وأقام بيّنه انّها كانت في يده أمس أو منذ شهر، قال: إنّ استصحاب الملكية لا يصلح معارضاً لما تقضي به اليد الحالية (٢) من الملك فعلاً، إذ هو وارد على الاستصحاب وقاطع له.(٣)

كما أنّه استخدم ذلك المصطلح في كتاب الحدود، فقال في مسألة : من اطّلع على عورات قوم فلهم زجره ، فلو أصرّ فرموه بحصاة أو عود فجنى ذلك عليه كانت الجناية هدراً ولو بادره

١. المحصول: ٤/ ٤١٩ ـ ٤٢٠؛ إرشاد العقول: ٢/ ٣١٦ ـ ٣١٨.

٢. وفي المصدر: الحالة والصحيح ما أثبتناه.

٣. جواهر الكلام: ٤٠/ ٤٥٥.

من غير زجر ضمن .

ثمّ أفاض الكلام فيها إذا جهل بأنّ الدافع قد تدرّج حتّى لا يضمنه، أو لا وادّعى ذلك وأنكر المجني عليه وقال: هنا أصل شرعي مستفاد من الإطلاق المزبور وارد على أصالة الضمان فلا يحكم به حتّى يعلم سبب الضمان.[١]

نعم الظاهر انّ الحكومة على النحو الذي شرحناه من ابتكاراته.

الأصل المثبت ليس من ابتكارات الشيخ

ربما يتصوّر انّ القول بعدم حجّية الأصل المثبت من ابتكارات الشيخ ولكنّه خاطئ .

ويدلّ على ذلك انّ صاحب الجواهر استخدم ذلك الاصطلاح في غير مورد في كتاب الجواهر منها في مسألة ما لو طلق زوجته فوطئت بالشبهة، قال المحقّق: فإن أتت بولد لأقل من ستة أشهر من وطء الثاني وستة أشهر من وطأ المطلق، ألحق با لمطلّق، أمّا لو كان الثاني له أقلّ من ستة أشهر وللمطلق، أكثر من أقصى مدة الحمل، لم يلحق بأحدهما (لانتفائه عنهما شرعاً)، وإن احتمل أن يكون منهما استخرج بالقرعة.

قال في شرح الفرع الأخير: قال بالقرعة الشيخ في «المبسوط»، لأنّها لكلّ أمر مشكل، وهذا منه بعد اشتراك الفراش بينهما وأن كان التكون

١. الجواهر:٤١/ ٦٦٢.

منها، وتعارض الأُصول في إلحاقه بكلّ منهما حتّى أصالة تأخر الحادث التي هي في المقام لو قلنا بها، كانت من الأُصول المثبتة.(١)

وقال في مسألة: لو ثبت العنن ثمّ ادّعى الوطأ، فالقول قوله مع يمينه ـ إلى أن قال:ـ واستصحاب العجز الثابت سابقاً لا يصلح لإثبات العنن ضرورة عدم كون ذلك ممّا يثبت بالاستصحاب، بل هو بالنسبة إليه من الأُصول المثبتة التي ليست بحجّة.(٢)

***

أساتذة الشيخ

قد حضر الشيخ بحث غير واحد من الأعاظم، غير انّا نقتصر على ذكر أكابر أساتذته الذين كان لهم دور كبير في إعداد شخصيته، وهم أربعة:

١. السيد محمد المجاهد(١١٨٠ـ١٢٤٢هـ)

هو السيد محمد بن علي بن أبي المعالي الطباطبائي الحسني نجل صاحب الرياض، ولد في كربلاء وتتلمذ على والده صاحب الرياض والسيد محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي، وجدّ في دراسة علمي

---

١. الجواهر:٢٩/ ٢٥٩.

٢. الجواهر:٣٠/ ٣٥٤ ولاحظ أيضاً٣٢/ ١٥٦و ٢٧٠ ولاحظ ٣١/ ١٣٤و ٣٦٤.

الفقه والأُصول حتّى برع فيهما، أفتى بالجهاد ضد الروس، وفي ظل هذه الفتوى انتصرت إيران على القوات الروسية في بداية الأمر.

٢. شريف العلماء المازندراني (م١٢٤٦هـ)

هو محمد شريف بن حسن علي المازندراني الشهير بشريف العلماء، كان فقيهاً إمامياً مجتهداً من كبار الأُصوليين ومشاهير المدرسين له يد طولى في علم الجدل.

ولد في الحائر بكربلاء، وتتلمذ على السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض ولازمه مدة تسع سنوات، ثمّ استقل بالتدريس ومهر فيه واتجهت إليه الأنظار وتهافت عليه أهل العلم لغزارة علمه وحسن تقريره حتّى بلغ عدد من يحضر درسه ألف شخص أو أكثر وقد ذكر الشيخ الأنصاري رأي أُستاذه عند البحث عن دور الاجازة في البيع الفضولي.

٣. الشيخ موسى كاشف الغطاء (١١٨٠ـ ١٢٤١هـ)

هو موسى بن جعفر بن خضر بن محمد يحيى المالكي الجناجي الأصل، أحد مراجع الدين للطائفة الإمامية.

كان فقيهاً متبحّراً أُصولياً من أكابر أساتذة الفقه. ولد في النجف الأشرف، حضر درس والده، جعفر صاحب «كشف الغطاء» ولازمه

وتخرج به ونبغ ونال درجة الاجتهاد واستقل بالتدريس في حياته ثمّ انتهت إليه المرجعية بعد والده وعلا صيته.

٤. المولى أحمد النراقي (١١٨٥ـ١٢٤٥هـ)

هو أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي، الكاشاني أحد أجلاّء الإمامية، كان فقيهاً مجتهداً، أُصولياً، شاعراً، مصنّفاً، جامعاً لأكثر العلوم.

ولد في نراق ودرس المقدّمات والسطوح على والده المولى مهدي النراقي، وارتحل إلى العراق لغرض زيارة العتبات المقدسة ومواصلة الدراسة، فحضر في النجف على: السيد محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي والشيخ جعفر كاشف الغطاء، وعاد إلى كاشان عام ١٢٠٩هـ بعد وفاة والده وصرف جل اهتمامه لإدارة حوزة كاشان.

تلمّذ له العديد من طلبة العلم منهم الفقيه الكبير مرتضى الأنصاري وله منه إجازة.

هذه لمحة خاطفة إلى أساتذة الشيخ الأنصاري، وإليك أسماء كبار تلامذته.

تلامذة الشيخ الانصاري

كان للشيخ الأنصاري تلاميذ كثيرون ناهز عددهم الثلاثمائة، أشهرهم:

١. الميرزا محمد حسن الشيرازي (١٢٣٠-١٣١٢هـ)

هو محمد حسن بن محمود بن إسماعيل بن فتح الله بن عابد الحسيني الشيرازي المعروف بالمجدِّد وبالميرزا الشيرازي.

كان المرجع الأعلى للطائفة الإمامية في عصره، فقيهاً، أُصولياً، جامعاً للفنون من مشاهير الرجال ولد في شيراز وشرع بدراسةالعلوم العربية والفقه والأُصول، ثمّ توجّه إلى إصفهان سنة ١٢٤٨هـ فقرأ على: محمد تقي بن محمد رحيم الإيوانكيفي، والسيد حسن بن علي البيد آبادي، ومحمد إبراهيم الكلباسي.

ثمّ ارتحل إلى العراق واختلف إلى حلقات درس الأعلام: محمد حسن صاحب الجواهر، و الشيخ حسن بن جعفر كاشف الغطاء، ولازم بحث مرجع عصره الشيخ مرتضى الأنصاري وانتفع به كثيراً.

ونبغ في حياة أُستاده الأنصاري وحظي باحترامه وتقديره وصار يشار إليه بين تلاميذه .

ولمّا توفّي الأنصاري أجمع زملاؤه على تقديمه للدرس والصلاة وأرشدوا الناس إلى الرجوع إليه في التقليد حتّى نال الزعامة الكبرى وانتهت إليه رئاسة أكثر الإمامية في عصره .

ومن طريف ما نقل عنه هو انّه بعد وفاة صاحب الجواهر أراد العودة إلى شيراز، فسأله أصدقاؤه عن سبب عدم بقائه في النجف؟ فقال: لا يوجد مَنْ أستفيدُ منه. فيسألونه، هل حضرت درس الشيخ؟

فيقول: نعم، لا توجد فيه مطالب مهمة، يقولون له: الشيخ أكبر من هذه الكلمات، ثمّ هيّأوا مجلساً دعوا إليه الشيخ والميرزا ليتعرف الميرزا على الشيخ بصورة أحسن وعن كثب.

طرح الميرزا في هذا المجلس مسألة، أجاب الشيخ عن هذه المسألة وسلّم الجواب له الميرزا، فأورد الشيخ إشكالاً على الجواب، وشرح هذا الإشكال بطريقة سلّمه الميرزا، وبعدها أجاب الشيخ بنفسه على هذا الإشكال، ولازال الشيخ يكرر إشكالاً ويجيب عنه والميرزا يسلّم له الإشكال والجواب، حتّى قيل انّه استشكل وأجاب سبع أو ثماني مرات بطريقة سبّبت إعجاب الميرزا بالشيخ في ذلك المجلس على وجه صرفه عن العودة إلى شيراز، وبقي في النجف إلى آخر حياته ملازماً لدرس الشيخ.

٢. الميرزا حبيب الله الرشتي (١٢٣٤ـ ١٣١٢هـ)

حبيب الله بن محمد علي خان بن إسماعيل الجيلاني الرشتي، كان من أكابر الفقهاء والأُصوليّين المحقّقين ومن أشهر المدرسين في عصره.

درس المقدّمات في مسقط رأسه رشت، ثمّ توجه إلى قزوين وأخذ عن: علي بن گل محمد القاربوز ابادي القزويني، وعبد الكريم الإيرواني القزويني، وأُجيز بالاجتهاد وهو ابن ٢٥ سنة، وارتحل إلى النجف الأشرف فحضر في الفقه على محمد حسن صاحب الجواهر، ثمّ

انضم إلى حلقة درس مرتضى الأنصاري ولم يتخلّف عنها طيلة حياة أُستاذه، وقد كتب تقريرات بحثه فقهاً وأُصولاً في عدة مجلدات.

ومن طريف ما نقل عنه مع أُستاذه الأنصاري انّه كان يحضر بحث صاحب الجواهر فعرضت له شبهة فعرضها على الأُستاذ ولم يسمع جواباً، فتكلم فيها بعض التلاميذ، ثمّ قيل له ان اذهب إلى مجلس الشيخ مرتضى الأنصاري، فقصده وعرضها عليه فأجابه الشيخ وأبان له الفرق بين الحكومة والورود، فبهت واستغرب الاصطلاح، فقال له الشيخ مرتضى: إنّ إشكالك لا يرتفع إلاّ بالحضور عندي مدة أقلها شهران، وكان المترجم إذ ذاك عازماً على الرجوع فأعرض عنه، وحضر بحث الشيخ فرآه بحراً لا يُبلغ قعره، ولا يُنال دركه، فعزم على الإقامة والاستفادة، فبقي يشتغل في غاية الجد والاجتهاد في الفقه والأُصول ملازماً له مقتبساً من أنواره ومغترفاً من بحار علومه وممّا يؤثر عنه قوله: ما فاتني بحث من أبحاث الشيخ منذ حضرت بحثه إلى يوم تشييعه مع انّي كنت مستغنياً عن الحضور قبل وفاته بسبع سنين.[1]

٣. الميرزا محمد حسن الاشتياني (١٢٤٨ـ١٣١٩هـ)

هو محمد حسن بن جعفر بن محمد الاشتياني الطهراني، كان فقيهاً إمامياً ، أُصولياً،من وجوه العلماء المحقّقين في طهران.

١. نقباء البشر:١/ ٣٥٨.

ولد في قصبة آشتيان(بين قم وسلطان آباد).

وانتقل في صباه إلى بروجرد فمكث فيها أربع سنوات حيث أكمل دراسة المقدّمات هناك، وارتحل إلى النجف الأشرف لاستكمال دراسته، فحضر على فقيه عصره مرتضى الأنصاري واختصّ به وصار مقرر بحثه وعاد إلى بلاده فسكن طهران وتفرغ فيها للتدريس والتأليف، وهو أوّل من نشر تحقيقات أُستاذه الأنصاري في إيران، فتوافد عليه طلبه العلم من كلّ ناحية .

وكان عضداً للسيد الميرزا الشيرازي في مسألة تحريم التنباكو.

٤. السيد حسين الكوهكمرى (المتوفى١٢٩٩هـ)

هو السيد حسين بن محمد بن حسن بن حيدر بن شمس الدين الحسيني الكوهكمري، كان فقيهاً إمامياً مجتهداً متبحراً في أُصول الفقه، محققاً فيه، مدرساً قديراً.

ولد في كوه كمر(من قرى مرند)، وقد انتهى إليه وإلى ميرزا حبيب الله الرشتي أمر التدريس في النجف بعد وفاة الشيخ الأنصاري وتخرج عليه الكثير من العلماء ذكرت أسماؤهم في طبقات الفقهاء، ومن عجيب ما نقل عنه:

إنّه كان مستقلاً بالتدريس فحضر يوماً قبل مجيء تلامذته إلى

محل الدرس، فرأى في زاوية المسجد شيخاً يدرس عدداً من الطلبة، فأصغى لكلامه فأحسّ انّ هذا الشيخ يدرس بنحو أفضل منه، فرغب غداً أن يحضر درسه، فعندئذٍ ازداد اعتقاده في حق الشيخ، فلمّا حضر تلامذته لالقاء المحاضرة دعاهم إلى المشاركة في درس الشيخ الأنصاري باعتباره أفضل منه قائلاً: إنّ هذا الشيخ الجالس مع بعض الطلبة في ناحية المجلس أفضل مني للتدريس وأصلح، وأنا أيضاً استفيد منه، فلنذهب جميعاً إلى درسه، انظر إلى سلامة النفس وروح الإيثار؟

٥. الشيخ حسن نجم آبادي الطهراني(المتوفّى ١٢٨٤هـ)

هو حسن بن إبراهيم بن باقر النجم آبادي الطهراني أحد أعلام مجتهدي الإمامية.

كان والده من أجلاّء علماء طهران، تتلمذ في النجف الأشرف على الشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري واختصّ به وصار من أجلّ تلامذته.

كان المرحوم النجم آبادي من جملة ثلاثة اشخاص قيل إنّه قال الشيخ في حقّهم: إنّني اُلقي الدرس من أجلهم. وبعد وفاة الشيخ اجتمع رأي العلماء على رئاسته ولكن شدة تقواه وورعه امتنع عن تقبل ذلك.

٦. الميرزا حسين الخليلي (١٢٣٠ـ١٣٢٦هـ)

هوالميرزا حسين بن خليل بن علي بن إبراهيم الخليلي الطهراني، كان فقيهاً متبحّراً مدرساًمن أكابر مراجع التقليد.

حضر بحوث الفقهاء الأعلام: محمد حسن صاحب الجواهر، ومرتضى الأنصاري، وبرع في الفقه وصار من المتقدّمين فيه المحيطين بفروعه العارفين بأقوال الفقهاء.

***

قد تعرّفت من كلام سيّد الأعيان على أنّ الشيخ كان يلقي دروسه في الجامع الهندي في النجف الأشرف ويغصّ فضاؤه بما ينيف على الأربعمائة من العلماء والطلّاب، فقد تخرّج عليه كثير من الفقهاء والمجتهدين الذين تسنّموا منصة الزعامة العلميّة والرئاسة الدينيّة بعد رحلة الشيخ منهم من ذكرنا ومنهم من لم نذكر، وهم الأكثر نظراء:

١. الشيخ أبي القاسم مقرّر دروس الشيخ في مباحث الألفاظ(المتوفى١٢٩٢).

٢. الشيخ موسى التبريزي مؤلّف «أوثق الوسائل» (المتوفّى ١٣٠٧هـ).

٣. الشيخ علي النهاوندي (المتوفّى ١٣١٧هـ).

٤. الشيخ محمّد الشربياني (المتوفّى ١٣٢٢هـ).

٥. الشيخ حسن المامقاني(المتوفّى ١٣٢٣هـ).

٦. الشيخ علي العلياري(المتوفّى ١٣٢٧هـ).

٧. الشيخ محمّدكاظم الخراساني (المتوفّى ١٣٢٩هـ)، إلى غير ذلك من علماء أجلاّء ﷺ.

وقد أتى صديقنا الحجّة الشيخ مرتضى الأنصاري (دام مجده) في كتابه بأسماء كثير من تلامذة الشيخ مع تراجمهم فبلغ (٣١٥) تلميذاً بارعا[١]. وقد أغنانا كتابه عن الإيعاز إلى أسمائهم فضلاً عن الإشارة بفضائلهم.

١. لاحظ شخصيّة الشيخ الأنصاري: ١٦٨ ـ ٣١٥.

نفسياته وسجاياه

نذكر في هذا الفصل شيء قليلاً من نفسيات شيخنا الأنصاري وسجاياه فإنّ قيمة المرء بما يحمل من صفات وخصال.

١. تورعه في قبول المرجعية

تقدّم انّ صاحب الجواهر عندما أحسّ بقرب أجله أحضر شيخنا المرتضى، والبيت مكتظّ بالعلماء والفضلاء، فقال: هذا مرجعكم، والآن طاب لي الموت ولكن الشيخ لم يقتنع بذلك لانّه كان يرى وجوب تقليد الأعلم، وكان سعيد العلماء زميله في الدراسة أعلم منه يوم ذاك وقد كان انتقل إلى مازندران فكتب إليه الشيخ رسالة يخبره فيها بانّه عُيّن مرجعاً ومفتياً للشيعة ولكنّك كنت أعلم منّي فارجو أن تقبل الزعامة وترتحل إلى النجف الأشرف.

فلما وافاه الكتاب كتب في جوابه ما هذا مضمونه:

أجل الأمر كما تفضلتم وذكرتم، وكنت أعلم وأدق حينما كنت هناك مشغولاً بالدراسة.

لكن هناك شيء ميّزك عنّي وهو استمرارك في الاشتغال بالبحث

والتدريس والتأليف وتركي البحوث والدروس لاشتغالي بمهام الأمور من حلّ القضايا وفصلها فأنت أعلم مني، فالواجب على الطائفة تقليدك وتسلّمك أمور الزعامة والمرجعية.

٢. تواضعه

نقل بعض الأجلاّء عن العلاّمة السيد محمد علي السبط ـ الذي كان من أسباط الشيخ ـ انّ المترجم له قد ترك التدريس برهة من الزمن ولم يُعلم سبب ذلك، وكلّ ما أصرّ عليه تلاميذه أن يعدل عن عزمه يأبى ذلك، ولكنّه ﷺ أسرّ سبب التعطيل لبعض أصحابه المقربين وقال: وصلتني رسالة تحمل في طياتها نقداً لطائفة من آرائي ونظرياتي، وفهمت انّ هذا النقد غير وارد، فصار ذلك سبباً لظهور فكرة في ذهني، وهي ربما يمكن أن يكون ما أذكره من النقود والنقوض على كلام الآخرين من هذا القبيل، ولذلك انصرفت عن التدريس لئلاّ أبخس حقّهم.

ولمّا ذكر الشيخ السببَ من وراء تعطيله الدرس لبعض المقربين.

فقيل له: ثمة فارق بين نقد ذلك العالم لرسائلك وكتبك، ونقدك لكلام المتقدّمين، فانّ الناقد المذكور اكتفى بقراءة كتبك ورسائلك دون أن يحضر أبحاثك أو يذاكرها مع عالم آخر، في حين أن نقدك لآراء الفقهاء المتقدّمين بمرأى ومسمع جم غفير من المجتهدين الذين يدافعون عن أنظار المتقدّمين بحماس وفي النهاية يقتنعون بنقدك ونظرك،

فشتّان بين النقدين.

ولمّا سمع الشيخ ذلك عدل عن رأيه وشرع بالدرس.

٣. دفاعه عن كرامة العلماء

انّ العلاّمة الحاج ملاّ علي الكني كان من أكابر علماء طهران في عصر الشيخ الأنصاري، وكان ذاباً عن حريم الشريعة ولا يرضى منها إلاّ بإجراءها بحلوها ومرّها، ولذلك كان يناضل ضد الشاه وأعوانه وكان الأُمراء يزورونه حيناً بعد حين، وقد زار الشيخ الأنصاري في بعض الأيام أحد الأُمراء ورأى دار الشيخ وزهده وانّه كان يعيش كأحد الطلبة، فقال للشيخ : شتّان ما بينك وبين الحاج ملاّ علي الكني فانّه يعيش مرفّهاً دونك.

فلمّا سمع الشيخ هذه الكلمة قال: أستغفر الله، والحقّ معه، إذ فرق بيني و بينه، فإنّي أُعاشر الطلبة الفقراء فلابدّ أن يكون عيشي كعيشهم، وأمّا الشيخ الكنيّ فهو يعاشر السلاطين والأعيان والأشراف فلابدّ أن تكون داره مناسبة لحال من يعاشره.

***

وقد ذكر المولى باقر التستري في تذكرته أنّ الشيخ توفّي عن بنتين، وقوّمت تركته بأربعة عشر توماناً قسمت بينهما نصفين.

***

٤. سلوكه وعرفانه

كان الشيخ الأنصاري فقيهاً بارعاً وأُصولياً مدقّقاً، مدرّساً كبيراً، مربّياً لجيل كبير من التلاميذ، ومديراً للحوزة، ومجيباً للأسئلة الفقهية التي ترد إليه يومذاك من كافة أنحاء البلاد الإسلامية، وكلّ ذلك لم يمنعه من تزكية النفس عن طريق التتلمذ في الأخلاق والعرفان على السيّد علي الشوشتري الذي كان من أحفاد السيد نعمة الله المحدّث الجزائري.

إنّ السيد بعد ما أكمل دراسته في النجف ارتحل إلى تُستر وانصرف إلى التدريس وقضاء حاجات الناس وتقلّد القضاء فيها.

في إحدى الليالي طرق باب بيته شخص يدعى ملا قلي جولاء وقال له:

هذا الطريق الذي تسلكه يوصلك إلى جهنم. يتعجب السيد ويقول في نفسه: كيف يكون الطريق الذي يرشد الناس ويعلمهم ويقضي بينهم بالحق موصلاً إلى جهنم؟ بعد عدّة ليالي تكرر الحادث إذ طرق الباب نفس الشخص وقال أيضاً: ألم أقل هذا الطريق يوصلك إلى جهنم؟ وقال: إنّ الدعوى الفلانية التي قُدّمت إليك مجعولة، والملك المتنازع عليه وقف وسند وقفه في المكان الفلاني، فذهب السيد علي في اليوم التالي إلى المكان الذي ذكره ملاقلي وهدم جزءاً من الجدار وأخرج سند الوقف.

وبعدها يقول ملاقلي للسيد: اذهب إلى النجف واسكن هناك. فذهب السيد إلى النجف وبقي إلى آخر حياته وكان يحضر درس الشيخ.

كان الشيخ والسيد صديقين حميمين لا يفترقان ولم يعلم بين حفظه الناس ايّهما كان أكثر عرفاناً ومقدّماً على صاحبه حتّى توفّي الشيخ، فعند تشييع جنازته كان السيد متألماً كثيراً ولم يقرّ له قرار وقال: بكائي على تلك الأشياء التي كانت في صدر الشيخ ولم يجد أحداً يودعها.

حكى العلاّمة الحجّة السيد موسى الشبيري ـ دام ظلّه ـ عن المرحوم ملاعلي الهمداني‎ؒ وهو يحكي بواسطة عن ملا حسين قلي الهمداني الذي كان أحد تلامذة السيد علي التستري، القصة التالية:

وقفت على أنّ الشيخ يذهب في كلّ أُسبوع إلى بيت ويمكث فيها ساعة ثمّ يخرج، فتتبّعته فرأيت أنّه يذهب إلى بيت السيد علي التستري، ثمّ إنّي دققت الباب واستجزت لأمر الخيرة، فأذن لي فرأيت أنّ السيد يعظ والشيخ يسمع، فلما أنهى وعظه قام الشيخ من المجلس وشايعه السيد علي باحترام بالغ.

ثمّ إنّي استجزت من السيد أن أشارك في هذا الدرس الذي ملقي في كل أُسبوع ساعة، فقال السيد: إنّ الشيخ الأنصاري أحد الزعماء ولا يسعه الوقت للحضور باستمرار، وبامكانك أن تأتي في أي وقت شئت.

ثمّ يقول : ذهبت يوماً إلى بيت السيد علي فرأيت جماعة من التلاميذ التفوا حوله وهو يعظهم ويرشدهم إلى منازل الكمال وكسب الفضائل.

٥. البعد السياسي والاجتماعي لشخصيته

قد وردت في بعض الروايات أنّ المؤمن ينظر بنور الله والشيخ وإن لم يدرس العلوم السياسية الرائجة ولكنّه كان يعرف ما هو الصالح لحال الإسلام والمسلمين عن غيره، وتشهد على ذلك الحكاية التالية:

قد وقف أحد الاثرياء الشيعة ضيعة لتُصرف عوائدها على طلبة النجف الأشرف، ولمّا تسلّم الشيخ منصة المرجعية، كانت العوائد ترسل إليه وقد قبلها الشيخ سنة أو سنتين غافلاً عن حقيقة الأمر، فلمّا وقف على أنّ الضيعة تقع في الهند وتخضع لنفوذ الانجليز امتنع عن قبول عوائدها صيانة لكرامة الحوزة العلمية من أن تتهم بالارتزاق من جانب أعداء الدين.

٦. نوادر الشيخ

كان الشيخ الأعظم فقيهاً بارعاً، وإنساناً زاهداً، ومفكراً كبيراً، ومع ذلك كانت له فكاهيات عليها الطابع العلمي.

نقل انّ الفاضل الدربندي أحد المراجع في عصر الشيخ التقى به

في الحرم الشريف للإمام أمير المؤمنين فقال الفاضل مخاطباً الشيخ بصورة المزاح: بالله أنا أعلم منك.

فأجابه الشيخ بأنّ الحلف من وظائف المنكر لا من وظائف المدعي! وسكت.

ولو حاول ظريف أن يشق تلك الفكاهة تكون معناها: انّ الحالف لا يعرف أبسط القواعد الفقهية حيث إنّ رسول الله ﷺ قال: «البيّنة للمدعي واليمين على من أنكر»، وأنت أيّها الشيخ الفاضل مدّع ولست بمنكر فكيف تحلف فعليك إقامة البينة لا الحلف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

فهرس المحتويات

الأخبارية منهج مبتدع

حياة الشيخ الأنصاري

وشخصيته

ابتكارات الشيخ

في حقلي الفقه والأُصول

نفسياته وسجاياه

الحمد لله ربّ العالمين